

شرح

المنظومة البيقونية

تأليف

عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي

- رَحْمَةُ اللَّهِ -

شرح نصيحة (الشيخ الدكتور

عبد الباري بن حماد الأنصاري

- حفظه الله -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المنظومة البيقونية

<p>أبْدَأْ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًّا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ بَنِي أُرْسَلَةِ</p> <p>وَذِي مِنْ أَفْسَامِ الْحَدِيثِ عَدَّهُ وَكُلُّ وَاحِدَاتِي وَحْدَهُ</p> <p>أَوَّلُهُ الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصلَ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعَلَّمُ</p> <p>يَرُوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ دُفِيَ ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ</p> <p>وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرْقَاً وَغَدَّتْ رِجَالُهُ لَا كَا الصَّحِيحِ اسْتَهَرَتْ</p> <p>وَكُلُّ مَا عَنْ رُتبَةِ الْخَيْرِ قَصْرٌ فَهُوَ الْفَعِيفُ وَهُوَ أَقْسَاماً كُثُرٌ</p> <p>وَمَا أَضَيَفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ وَمَا تَابِعٌ هُوَ الْمَقْطُوعُ</p> <p>وَالْمُسَنَّدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُضْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ</p> <p>وَمَا يَسْمِي كُلُّ رَاوِيَتَصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُضْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ</p> <p>مُسَلَّلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفِ أَتَى مِثْلُ أَمَّا وَاللهُ أَنْبَأَنِي الْفَتَى</p> <p>كَذَاكَ قَذْ حَدَّثَنِي هُوَ قَائِمًا أَوْ بَغْدَادَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمًا</p> <p>عَزِيزُ مَرْزُويِّيْ أَنْتَنِيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ مَشْهُورُ مَرْزُويِّيْ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةَ</p>	
---	---

وَمُبْهِمٌ مَا فِيهِ رَأَوْلَمْ يُسَمِّ

وَضِدُّهُ ذاك الَّذِي قَدْ نَزَّلَ

قُولٍ وَفَعْلٍ فَهُوَ مُوقُوفٌ بُكْنٌ

وَقُولٌ غَرِيبٌ مَا رَأَوْلَمْ فَقَطْ

إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ الْأُوصَالِ

وَمَا أَتَى مُدْلِسًا نَوْعَانِ

يَنْقُلُ عَمَّاْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَعْرِفُ

فَالشَّاذُ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَيْنِ تَلَا

وَقُلْبُ إِسْنَادٍ لَكِنْ قِسْمُ

أَوْ جَمِيعٍ أَوْ قَصْرٍ—عَلَى رِوَايَةٍ

مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَذْعِرَفَا

مُضْطَرِبٌ عِنْدَهُمْ أَهْيَلِ الْفَنِّ

مَعْنَعُ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ

وَكُلٌّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَّا

وَمَا أَضَفْتُهُ إِلَى الْأَضْحَابِ مِنْ

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ

وَكُلٌّ مَا لَمْ يَتَصَلَّ بِحَالٍ

وَالْمُعَضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ

الْأَوَّلُ: الْأَسْقَاطُ لِلَّهِ يَنْبَغِي وَأَنْ

وَالثَّانِ: لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصْفُ

وَمَا يَخْلُفُ ثِقَةً بِهِ الْمَلَأُ

إِنْدَالٌ رَأَوْلَمَا بِرَأَوْ قِسْمُ

وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَهُ بِثِقَةٍ

وَمَا بِعِلَّةٍ غُمْرَوضٍ أَوْ خَفَا

وَذُو اخْتِلَافٍ سَنِدٌ أَوْ مَتْنٌ

والمُدْرَجاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ
مِنْ بَعْضِ الْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أُخْرَى
مُدَبِّجٌ فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَاتَّسْخَهُ

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطَا مُتَّفِقٌ
وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقٌ لَحَطَّ فَقَطُ
وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطُ

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْزُدِيُّ رَاوِي غَدَا
تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرْذَا

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدُهُ افَرَدٌ
وَاجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدٌ

وَالَّذِبُ الْمُخْتَلِقُ الْمَضْنُوعُ
عَلَى النِّي فَذَلِكَ الْمُوْضُوعُ

وَقَدْ أَتَتْ كَاجْوَهِ الْمَكْنُونِ
سَمَّيْتَهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي

فَوْقَ الْثَّلَاثَيْنَ بِأَرْبَعَ أَتَتْ
أَقْسَامُهَا تَمَكَّثْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، وننحو بالله من شرور أنفسنا،
وسيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضللا فلا هادي له، وأشهد ألا
إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

نكون معاً إن شاء الله في درس وشرح متن من المتون علوم الحديث، متن
تأصيلي لا يستغني عنه طالب العلم، وكما لا يخفى عليكم العلوم الشرعية وآلاتها
يقسمها العلماء إلى قسمين: علوم غایيات وعلوم آلات.

أما علوم الغایيات كعلم الفقه والعقيدة والحديث والتفسير فهذه علوم غایيات
تحتاج لذاتها.

فينبغي لطالب العلم أن يكون له حصيلةً متميزة وجيدة من علم التفسير
وعلم الفقه وعلم الحديث وقبل ذلك علم العقيدة السلفية.

أما القسم الثاني من العلوم الشرعية وهو يلحق بها علوم الآلات بمعنى أن هناك
علوماً هي آلات يحتاج إليها طالب العلم لغيرها من العلوم وأهمها ثلاثة علوم
وإلا هي كثيرة وعديدة، العلم الأول علم النحو، والعلم الثاني علم أصول
الفقه، والعلم الثالث علوم الحديث.

أما النحو فمن أجل أن يقيم الطالب لسانه، وأن يفهم كلام الله تعالى لأنه كما
هو معلوم قلنا ليفهم كلام الله تعالى وحديث رسول الله ﷺ لأنه كما هو معلوم
الإعراب فرع المعنى.

والعلم الثاني: علم أصول الفقه وبه يعرف الطالب كيف يستنبط الأحكام الشرعية وكيف يميز بين الخاص والعام والمطلق والمقييد والمجمل والمبين وكيف يعرف القياس وأنواعه وشروطه إلى غير ذلك من الأمور التي يحتاج إليها المتفقة في كتاب الله عَزَّلَهُ وسنة نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

العلم الثالث: من علوم الآلات وهو الذي معنا مقدمة من مقدماته في هذا اليوم هو علوم الحديث وعلوم الحديث هذا علم مهم جداً كما عرَّفه أهل العلم أنه علم بقوانيں تعرف بها أحوال الراوي والمروي، فعلوم الحديث، أو علم أصول الحديث، أو مصطلح الحديث علم يستطيع بمعرفته طالب العلم أن يميز بين المقبول والمردود، فالآحاديث منها ما هو صحيح ومنها ما هو ضعيف، منها ما هو حسن ومنها ما هو معل، منها ما هو ثابت ومنها ما هو مكذوب، فلا يستطيع طالب العلم أن يميز بين هذه الأنواع إلا إذا درس هذا العلم وجعل أهل العلم لهذا التخصص مراتب ودرجات.

فأول مرتبة أن يدرس طالب العلم متنا مختصر في هذا العلم ثم يرتقي بعد ذلك إلى متن أوسع منه ثم أوسع منه وهكذا.

فاستحب أهل العلم أن يبدأ بالمنظومات المختصرة الوجيزة التي منها هذه المنظومة المسمى بمنظومة البيقوني ثم يرتقي بعد ذلك إلى نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ثم يرتقي بعد ذلك إلى ألفية الحافظ العراقي أو ألفية الحافظ السيوطي رحم الله الجميع ثم بعد ذلك يتوسع في مثل الكتب الموسعة المتخصصة كفتح المغيث للحافظ السخاوي، والتدريب للحافظ السيوطي، حتى يمعن في هذا

العلم ويمارس فيه ويكون بعد ذلك يعني يدرس الكتب المتخصصة جداً والعميقة مثل النكث للحافظ ابن حجر وشرح العلل للحافظ ابن رجب.

إذن هذه مقدمة تبين لنا التدرج في الدراسة هذا العلم وعلاقة هذا العلم بسائر علوم الآلات الثلاثة التي هو منها، يعني علم النحو وعلم أصول الفقه وعلوم الحديث لا يمكن للفقيه أن يكون فقيهاً قوياً حتى يكون عالماً بال نحو وعالماً بأصول الفقه عالماً بالحديث ولا يمكن كذلك للمفسر أن يكون مفسراً متميزاً إلا إذا كان عالماً بال نحو عالماً بأصول الفقه عالماً بعلوم الحديث يعني مثلاً من علوم القرآن معرفة أسباب النزول فكيف يعرف المفسر أن هذا السبب ثابت إلى النبي ﷺ أو لا إلا بدراسة هذا العلم وأما الفقيه المحدث فهذا تخصصه الذي ينبغي أن يكون بارعاً فيه متقدناً له.

كذلك بنسبة إلى المتخصص في علم العقيدة فإنه يحتاج أن يعرف ما يثبت عن النبي ﷺ من الأسماء والصفات وغير ذلك من المسائل العقدية فهذا العلم هو مرقة إلى معرفة تلك الأمور.

إذن معنا في هذا اليوم متن مختصر في علوم الحديث هو في أول المستويات التي يدرسها طالب الحديث وله نظائر لكن هذا المتن احتفى أهل العلم به كثيراً فكثرت شروحه وكثير اهتمام العلماء به سواء شرحاً أو تصنيفاً.

إذن أول ما نبدأ به التعريف بهذا المتن الذي بين أيدينا وهو متن المنظومة البيقونية، المنظومة البيقونية نسبة إلى البيقوني وهذا العالم أو الناظم البيقوني كان شبه مجهولٍ عند كثيرٍ من أهل العلم يعني كثير من الشرح قالوا أنهم لم يقفوا على اسمه ولم يعرفوا وفاته أو زمن حياته لكن الشيخ عطيه الأجهوري المتوفى سنة

١١٩٠ هـ له حاشية على شرح الزرقاني، وسيأتي ذكره إن شاء الله، قال: "وَجَدْ
بِهَا مَشْ نُسْخَةً عَلَيْهَا خَطَ النَّاظِمَ مَا نَصَهُ وَاسْمُهُ الشَّيْخُ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ فَتْوَحِ
الْدَّمْشَقِيِّ الشَّافِعِيِّ" يَعْنِي أَنَّهُمْ وَقَفُوا عَلَى نُسْخَةٍ مِّنَ النُّظُمِ وَعَلَيْهَا خَطَ النَّاظِمَ
نَفْسَهُ وَذَكَرَ اسْمَهُ وَأَنَّ اسْمَهُ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ فَتْوَحِ الدَّمْشَقِيِّ الشَّافِعِيِّ فَأَخَذَ مِنْ
هَذَا أَنَّ النَّاظِمَ دَمْشَقِيٌّ وَأَنَّ مَذْهَبَهُ شَافِعِيٌّ

وَقَالَ أَحَدُ شَرَاحِ الْأَلْفِيَّةِ: "أَمَا قَوْلُهُمُ الْبَيْقُونِيُّ أَوْ قَوْلُ الْبَيْقُونِيِّ فَنَسْبَةُ إِلَى قَرْيَةِ
بِإِقْلِيمِ أَذْرِبِيْجَانِ" وَأَذْرِبِيْجَانُ دُولَةٌ مَعْرُوفَةٌ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا قَرِيبُ مِنَ الْأَكْرَادِ يَعْنِي
أَذْرِبِيْجَانَ فِي شَمَالِ إِيْرَانِ وَهِيَ دُولَةٌ مَعْرُوفَةٌ قَالُوا فَبِيْقُونُ نَسْبَةُ إِلَى قَرْيَةِ فِي
أَذْرِبِيْجَانِ أَمَا وَفَاتَهُ فَلَمْ تَعْلَمْ لَكُنْ بِالْتَّقْرِيبِ وَجَدَ أَقْدَمَ شَارِحَ لِلْبَيْقُونِيَّةِ كَانَ حَيَا
وَأَلْفَ شَرِحَهُ فِي سَنَةِ ١٠٦٥ هـ فَمَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ الْبَيْقُونِيَّ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ الزَّمَانِ
وَلَيْسَ كَمَا قِيلَ إِنَّهُ فِي ١٠٨٠ هـ بَلْ ١٠٦٥ هـ لِأَنَّ الْمَحْلِيَّ أَحَدُ شَرَاحِ الْبَيْقُونِيَّةِ كَانَ
قَدْ أَلْفَ شَرِحَهُ فِي سَنَةِ ١٠٦٥ هـ فَبِنَاءً عَلَيْهِ يَكُونُ الْبَيْقُونِيُّ قَبْلَ ذَلِكَ الزَّمَانِ.

قَلَّا إِنَّ هَذِهِ الْمَنظُومَةَ وَهِيَ قَلِيلَةُ الْعَدْدِ يَعْنِي حَوَالِيْ أَرْبَعَةِ وَثَلَاثَيْنِ بَيْتٍ
اعْتَنَى الْعُلَمَاءُ بِهَا مِنْ أَقْدَمِ شَرِوحَهَا شَرِحُ عَبْدِالْقَادِرِ بْنِ جَلَالِ الدِّينِ الْمَحْلِيِّ
الْمُتَوَفِّ بَعْدَ ١٠٦٥ هـ كَمَا قَلَّا قَبْلَ قَلِيلٍ إِنَّهُ أَلْفُ شَرِحَهُ هَذَا فِي سَنَةِ ١٠٦٥ هـ وَهُوَ
أَيْضًا لَا تَعْلَمُ سَنَةُ وَفَاتَهُ لَكُنَّهُ كَانَ عَالَمًا مَعْرُوفًا وَذُكْرُهُ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ لَكُنُّهُمْ لَمْ
يُحدِّدوا سَنَةً وَفَاتَهُ فَهُوَ أَوَّلُ شَارِحِ لِلْبَيْقُونِيَّةِ وَاسْمُ شَرِحِهِ فَتْحُ الْقَادِرِ الْمُعِينِ
الْمُغَيْثِ بِشَرِحِ مَنظُومَةِ الْبَيْقُونِيِّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَقَدْ طُبِّعَ قَرِيبًا قَبْلَ سَنَةِ أَوْ سَتِينِ
فِي مَجْلِدٍ وَقَدْ تَوَسَّعَ فِي هَذَا الشَّرِحِ يَعْنِي تَوَسَّعَ جَدًا فَهُوَ مَجْلِدٌ كَبِيرٌ فَهُوَ مِنْ
الشَّرِوحَاتِ الْكَبِيرَاتِ عَلَى مَنظُومَةِ الْبَيْقُونِيِّ وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَسْتَحِبُّ أَنْ يُتَوَسَّعَ فِي

المنظومات المختصرة في شرحها لأن ذلك يخرج الكتاب عن مقصدة لأن مقصد الناظم أن يقرب هذا العلم بلفظ وجيز وعبارات قليلة فإذا جاء الشارح وأطنب فإنه يخرج هذا المتن عما قصده مؤلفه أو ناظمه.

أيضا من الشروحات المهمة للبيقونية شرح محمد بن عبدالباقي الزرقاني المتوفى سنة ١١٢٢ هـ والزرقاني عالم كبير معروف مشهور وهو محدث فقيه مالكي له شرح على موطأ الإمام مالك مطبوع وله أيضا شرح على المواهب اللدنية وله اختصار للمقاصد الحسنة ولا يشتبه بأبيه الذي هو شارح مختصر خليل فإنه يعني هذا الابن وذاك الأب فقيه مالكي وأما الابن فمحدث فقيه وهذا الشرح شرخ أقرب إلى التوسط وقد يكون فيه نوع اختصار لكنه شرح مهم ومن أحسن الشروح التي شرح بها النظم لم يتسع توسيع المحلي بل إنه توسط.

أيضا من شروح البيقونية صفوۃ الملح بشرح منظومة البيقوني في علم المصطلح لمحمد بن محمد البديري الدمياطي المتوفى سنة ١١٤٠ هـ وتوجد أيضا شروح معاصرة عديدة من شروح البيقونية منها شرح الشيخ حسن مشاط المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ وسماه التقريرات السنوية على المنظومة البيقونية وكذلك شرحها الشيخ ابن عثيمين رَحْمَةُ اللهُ مُتَوْفِي سَنَةِ ١٤٢١ هـ في شرح أيضا جيد وهذه الشروح التي ذكرتها كلها مطبوعة وهناك شروح كثيرة لكن ليس المقصود الأن حصر هذه الشروح وإنما المقصود التمثيل لها.

إذن نشرع في شرح هذه المنظومة نحاول أن نقسم الدرس إلى فترات.

يقول الناظم البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ:

أَبْدُ الْحَمْدِ مُصَلِّيَّا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَ

شرع بحمد الله تعالى، حامداً له سبحانه وتعالى، والحمد كما تعرفون هو الثناء على الله تعالى بأوصاف المحامد، وما يستحقه سبحانه من الوصف الجميل الجليل. وأما قوله: «**مُصَلِّيَا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَ**»، والصلوة على رسول الله ﷺ في الملايين الأعلى كما روى ذلك عن أبي العالية رَحْمَةُ اللَّهِ تعالى.

ثم قال:

وَذِي مِنْ أَفْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ وَكُلُّ وَاحِدَاتِي وَحْدَه

يعني أن هذه المنظومة احتوت على أنواع من أنواع علوم الحديث وهذا معنى قوله: «**أَفْسَامٌ**» يعني أنواع وكما تعرفون أن المحدثين قسموا علوم الحديث إلى أنواع، فذكر ابن الصلاح رَحْمَةُ اللَّهِ خمسة وستين نوعاً من أنواع علوم الحديث فسموا هذه الأقسام أنواعاً، فالبيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ ذكر لنا في هذه المنظومة أهم أنواع علوم الحديث التي ينبغي أن يعرف المراد بها المبتدئ في هذا الفن، فذكر أنواعاً عديدة مهمة جداً من أنواع علوم الحديث، وبين أنه في هذه الأنواع لم يقتصر على ذكر اسم النوع، وإنما ذكر النوع وبين حده، **وَمَعْنَى الْحَدِيثِ**: أي التعريف الجامع المانع، **وَمَعْنَى قَوْلَهُمْ جَامِعٌ**: أي أنه يجمع الأوصاف التي يتتصف بها المحدود أو المعرف كلها دون أن يحذف شيئاً منها، **وَمَعْنَى مَانِعٍ**: أي أنه لا يدخل في ضمن التعريف ما لا يشمله، فهذا معنى قوله جامع مانع فهذا شرطان من شروط

التعاريف يذكرها المناطقة في علم المنطق لأنه يقولون أنت لا تتصور الشيء حتى تعرف حده وتعرف تعريفه، ويشترط في التعريف أن يكون جاماً لجميع الأوصاف والتي يتصل بها هذا الشيء وما نعاً من دخول غيره فيه، لابد أن يكون فيه جمع ومنع وسيأتي هذا إن شاء الله من خلال الأنواع التي ذكرها، وسيأتي جلياً واضحاً بإذن الله تعالى.

أوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشْذُدْ أَوْ يُعَلَّمُ

قال: «**أوَّلُهَا الصَّحِيحُ**»، فبدأ بأجل أنواع علوم الحديث وهو نوع الصحيح، أجل أنواع علوم الحديث هو الحديث الصحيح، **والصحيح في اللغة** هو السالم من العيب أو النقص.

أما في الاصطلاح فقال: "وهو ما اتصل إسناده، ولم يشذ، أو يعلل، يرويه عدل ضابط عن مثله".

فإذن الصحيح من خلال هذا التعريف له خمسة شروط:

الشرط الأول: قال ما اتصل إسناده.

والشرط الثاني: أنه لم يشذ.

والشرط الثالث: أنه لم يعلل.

والشرط الرابع: أنه يرويه عدل.

والشرط الخامس: أنه يرويه ضابط.

طيب نمشي مع النظم وإنما في علم الحديث يرتبون هذه الشروط ترتيباً معاييرًا، فيبدؤون أولاً بالعدالة، ثم الضبط، ثم الاتصال، ثم عدم الشذوذ، وعدم العلة، لكن نمشي مع النظم كما هو بين أيدينا.

قال: «**الصحيح هو ما اتصل**»، إذن الشرط الأول من شروط الحديث الصحيح أن يكون الإسناد متصلًا.

ما معنى متصل؟ أي أن يكون كل راوي من رواة الإسناد سمعَ من شيخه وليس بينه وبينه واسطة، يعني بعض المصطلحات ربما يا إخوة قد يكون بعضكم لا يعرفها يعني مصطلح السنّد لم أُعْرِف به بناء على أنه معروف عند كُلِّكُمْ في ظني لكن مع ذلك أبينه.

السنّد: هو سلسلة الرجال التي يروى بها المتن، يعني حينما يقول الإمام البخاري حدثنا الحميدى عن سفيان عن يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقة بن وقارض عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله وَعَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: «إِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَاتِ» فهو لاء الرواية من الحميدى إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا يسمى الإسناد، سلسلة الرجال الموصلة للمتن يعني قوله: حدثنا الحميدى إلى قوله سمعت رسول الله وَعَلَيْهِ السَّلَامُ هذا يسمى السنّد.

طيب ما معنى قوله متصل؟

متصل أي أن كل راوٍ من هؤلاء الرواية ماذا به؟ سمع من فوقه وليس بينه وبينه واسطة، وسيأتيانا مثال تطبيقي إن شاء الله، لكن بعد ما ننتهي من الشروط كلها.

إذن الإسناد المتصل هو الذي سمع كل راوي من رواته عن شيخه ولم يكن بينه وبينه واسطة.

قال: «**ولم يشد**» أي ولم يكن هذا الحديث شاذًا، ومعنى الشاذ سيأتيانا بتفصيل إن شاء الله في المنظومة نفسها، لكن نبينه هنا هنا باختصار ثم نتركه إلى موضعه،

فمعنى الشاذ هو الحديث الذي يخالف فيه الراوي الثقة من هو أولى منه، أو باختصار ما خالف فيه الثقة من هو أولى منه.

الثقة هو الذي سياتينا بعد قليل يقول عدل ضابط، فالعدل الضابط يختصره المحدثون بقولهم ثقة، فهذا العدل الضابط الثقة إذا خالف عدولاً ضابطين ثقات أكثر منه عدداً وهم يشاركونه في العدالة والضبط صار حديثه يسمى بالشاذ، ولا أطيل هنا لأنه سياتينا إن شاء الله بالتفصيل في موضعه.

إذن الحديث الصحيح يشترط فيه ألا يكون شاذًا.

الشرط الثالث قال: «أو يعل» أي ولم يعل، أنه قال ولم يشد أو يعل أي ولم يعل.

فهذا شأن عدم الشذوذ، وعدم العلة يسميان عند المحدثين بالشروطين السلبيين، بمعنى أنه يشترط عدم وجودها، ولا يشترط وجودهما كما يشترط الاتصال، الاتصال الذي مضى هذا شرط وجودي، وأما عدم الشذوذ وعدم العلة فهذا شأن عدميان سلبيان يعني يشترط ألا يوجد.

ما معنى يعل؟

أي أن توجد فيه علة قادحة.

يشترط في الحديث الصحيح ألا توجد فيه علة قادحة.

ما معنى العلة؟

العلة هي السبب الخفي القادح. يعني أمرٌ خفي لا يظهر للناظر في الحديث إلا بعد إمعان نظر وتفتيش وبحث ثم بعد ذلك يظهر هذا السبب الخفي الذي يقدح في الحديث، وأيضاً لا أطيل لأن سياتينا إن شاء الله المعلم في موضعه بالمثال بإذن الله تعالى.

إذن يشرط في الحديث الصحيح الشرط الأول الاتصال وهو شرط وجودي، والشرط الثاني عدم الشذوذ، والشرط الثالث عدم العلة.

ثم قال: «**يرويه عدل**» يشرط في الحديث الصحيح أن يكون راويه عدلاً.

من هو العدل؟ أو ما هي أولاً العدالة؟

العدالة: قال العلماء العدالة ملكرة تتحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة. العدالة هي ملكرة صفة راسخة في النفس تجعل صاحبها يتلزم بالتقوى والمروءة.

التقوى: كما تعرفون المقصود بها أن يعمل المسلم بالواجبات ويجتنب المنهيات، أو بعباره أدق أن يجعل بينه وبين عذاب الله وقاية بفعل الأوامر واجتناب النواهي هذه هي التقوى، **وأما المروءة:** فهي آداب نفسانية تتحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، يعني المروة صفة أيضاً لكنها تجعل الإنسان دائمًا يحاول أن يعمل العادات الجميلة في أعراف الناس المعتبرين ويتحلى بمحاسن الأخلاق من الجود والكرم والعفو والصفح إلى آخر الأخلاق الحسنة التي تعرفونها. إذن هذا تعريف العدالة.

أما العدل: فهو من اتصف بخمسة صفات أو له خمسة شروط: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً خالياً من أسباب الفسق وخرارم المروءة. هذا هو العدل، فلا يكون الإنسان عدلاً حتى يتصرف بهذه الأوصاف الخمسة.

أما أن يكون مسلماً لأنه ليس بعد الكفر ذنب، يعني الكافر ارتكب أعظم الأمور وهو الكفر، وأن يكون بالغاً لأن الصغير غير مأخذ فيصدر منه أمور بسبب صغره لا يحاسب عليها شرعاً، فلذلك لا يكون عدلاً حتى يبلغ.

عاقلاً لأن المجنون لا يدرى عن تصرفاته فلذلك المجنون يعني هذه العدالة هو خالي منها لعدم شعوره بتصرفاته لفقدان عقله. وأن يكون خالياً من أسباب الفسق.

الفسق أو الفاسق هو الذي يرتكب كبيرة أو يعرف بأنه ارتكب كبيرة أو أصر على صغيرة هذا هو الفاسق، فيشترط في العدل ألا يكون فاسق بأن يعرف بارتكاب كبيرة أو الإصرار على صغيرة وحالياً من خوارم المروءة.

المروءة عرفناها قلنا هي صفة تجعل الإنسان يتحلى بمحاسن الأخلاق وجميل العادات، ضدها أن يفعل ما يخرب هذه المروءة يخربها يعني يفعل الأفعال تدل على دناءة نفس، يعني قالوا: يسرق لقمة، يمشي في السوق وهو يأكل، يعمل أمور يراها الناس أو اعتاد الناس عرفاً أنها من الأمور التي يستشنعونها، يعني مثل ما قلنا قضية الأكل في السوق هذا ليس حراماً، لكن عادة الناس لا يجبون من الإنسان كما يقال المحترم أن يمشي في السوق وهو معه يعني كما يقال ساندوبيتش وهو يقعد يأكل ويشرب العصير و.

يعني لا يجبونه من طالب العلم أو فضلاً على العالم أن يفعل ذلك من باب العرف لا من باب أن هذا الأمر أمر منكر يؤاخذ به في الشرع.

أيضاً بعض الناس يرون أن مثل حسر الرأس يرون أنه أمر عظيماً خصوصاً مثلاً في الصلاة فهذا يتعلق بالأعراف، أعراف الناس وهذه الأعراف معتبرة، كما يقول الفقهاء: المعروف عرفاً كالمشروط شرعاً.

فينبغي للإنسان ألا يخالف أعراف الناس التي لا تضاد الشرع، أما إذا كانت تضاد الشرع فلا اعتبار لها، فالمرءة في الغالب تتعلق بأعراف الناس، فالعدل

ينبغي أن يكون صاحب مروءة، لا يتصرف من صفات العادات إلا بأحسنها وأجملها، وكذلك من ناحية الأخلاق الحسنة. إذن هذا تعريف العدل.

ثم قال: «**ضابط**»، ما معنى **الضابط**؟

الضابط أو لا العلامة قسموا الضبط إلى نوعين: إلى ضبط صدر وضبط كتاب.

ضبط صدر: بمعنى أنه يحفظ ما سمعه من الشيخ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. يعني هذا الذي عنده ضبط صدر يسمع الحديث من الشيخ بحيث أنه يمكن أن يستحضره يعني يقرأه بعد ذلك عن ظهر قلب دون أن يُخطئ فيه، فهذا يسمى ضبط صدر.

لماذا يسمى ضبط صدر؟؟

لأن القلب في الصدر، والحفظ في القلب، بناءً على أن العقل في القلب.

أما ضبط الكتاب فإذا لم يكن الطالب ضابطاً ضبط صدر أو أراد أن يكون عنده مزيدٌ ضبطٌ فماذا يفعل؟ يكتب عن الشيخ، يسمع الشيخ يحدث وهو ماذا يفعل؟ يكتب، فإذا كتب عن الشيخ وقابل كتابه وأتقنه وحفظه بحيث لا تتمد إليه يد غيره فتغيره أو تزيد فيه وتنقص فهذا يسمى ضبط الكتاب، فلذلك تعريف ضبط الكتاب قالوا هو صيانته لديه من حين سمع فيه من شيخه إلى حين روایته منه هذا يسمى ضبط الكتاب، يعني يصون يحفظ كتابه من حين سمع فيه عن شيخه يعني يسمع من الشيخ ومعه كتابه يقابل أو يسمع من الشيخ ويكتب فيحفظ هذا الكتاب من أن يأتي شخص آخر ويزيد فيه ويغير، أما إذا كان ما حفظ هذا الكتاب وجاء شخص وغيره فيه فهذا ليس عنه حفظ كتاب، لأن

بعض الرواة ضعفوا بسبب عدم حفظهم لكتاباتهم لكتاباتهم، يعني مثلاً أحد الرواة يسمى سفيان بن وكيع قالوا: كان عنده وراق يعني كاتب، كان عنده وراق سوء يزيد في كتابه ما ليس منه فضعف بهذا السبب، يعني لم يكن عنده ضبط كتاب.

إذن قلنا ضبط كتاب أو ضبط صدر فالضابط هو الذي يكون عنده إما ضبط الكتاب وإما ضبط الصدر وإما أن يجتمعَا كَمَا ذُكِرَ ذَلِكَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنَّهُ كَانَ لَا يَحْضُرُ الْمَجْلِسَ السَّمَاعَ الَّذِي يَسْمَعُ فِيهِ تَلَامِذَتِهِ إِلَّا وَمَعَهُ كِتَابَهُ، مَعَ أَنَّهُ يَحْفَظُ مَا فِي كِتَابِهِ، لَكِنْ مِنْ بَابِ مُزِيدِ الْإِتْقَانِ لِأَنَّ كِتَابَ لَا يَنْسَى إِنَّهُ كَانَ يَجْمِعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بَيْنَ مَا يَحْفَظُهُ فِي صَدْرِهِ، وَأَنَّ يَكُونَ الْكِتَابَ أَمَامَهُ فَهَذَا يَدْلِيلٌ عَلَى مُزِيدِ إِتْقَانٍ.

إذن هذه شروط الصحيح أن يكون الحديث متصل السند، ولا يكون شاذًا،
ولا يكون معلًّا، وأن يكون راويه عدلاً ضابطاً.

ثم قال: «عن مثله» يعني هذان الشرط أن يكون الراوي عدلاً ضابطاً ليس في راوي واحد من رواة السندي، لابد أن يكون هذا الشرط موجوداً من أول السندي إلى آخره، فهذا معنى قوله: «عن مثله» إلى منتهاه يعني عن مثله عدل ضابط عن عدل ضابط عن عدل ضابط إلى منتهى السندي.

لو كان مثلاً الإسناد يرويه خمسة عدل ضابط عن عدل ضابط عن عدل ضابط عن ضعيف عن عدل ضابط يعني أربعة عدول ضابطون لكن أحدهم ضعيف هل يكون الإسناد صحيح؟

لا يكون صحيح لأن من شروط الصحة أن يكون الجميع عدول ضابطون.
فهذا معنى قوله عن مثله.

«معتمد في ضبطه ونقله»: يعني هذا مزيد بيان وإلا ليس من الشروط وإنما هو تأكيد لقوله: عدل ضابط بمعنى أن الأئمة عدلوه وحكموا بأنه صاحب عدالة و تمام ضبط.

بعد أن ذكرنا هذه الشروط نذكر المحتزات على وجه الاختصار إن شاء الله، يعني مثلاً الشرط الأول وهو الاتصال أحترز به عن الانقطاع بأن يكون الحديث منقطعاً، أو أن يكون الحديث مرسلاً، أو أن يكون معضلاً، كما سيأتي فالشرط الاول وهو الاتصال أحترز به عن الانقطاع بأنواعه المختلفة من الإرسال والإعطال أو التدليس.

وأما شرط أن يكون الحديث ليس بشاذ فهذا واضح أحترز به عن الحديث الشاذ، ويلتحق به المنكر كما سيأتي إن شاء الله.

وأما شرط عدم العلة أو ألا يكون معللاً فأيضاً هذا واضح فإنه أحترز به عن أن يكون معللاً، وسيأتيانا أنواع العلة في موضعها إن شاء الله، وهي الاضطراب والقلب والإدراج وستأتي في خالل النظم.

وأما قوله: **«العدل»** أحترز به عن الصغير والفاشق والكافر والجهول فهو لاء لم تثبت عدالتهم إما لوجود مانع، وإما لعدم وجود نص على العدالة.

الضابط أحترز به عن غير الضابط كسيء الحفظ وفاحش الغلط وكثير الوهم، يعني سيء الحفظ قالوا هو الذي استوى احتمال خطئه مع احتمال صوابه يعني مرة يخطأ ومرة يصيب.

أما فاحش الغلط فهو الذي زاد احتمال خطئه على احتمال صوابه زيادةً فاحشة، يعني إذا حدث فالأصل أنه يخطئ يعني قل ما يصيب، فهذا يسمى بفاحش الغلط فهذا أحترز بقولنا ضابط عن مثله من كان فاحش الغلط أو شديد الغفلة.

هذا ما يتعلق بالمحترزات نأخذ مثال نحاول أن نطبق عليه هذه الشروط، يقول الإمام البخاري رَحْمَةُ اللَّهِ حديثنا الحميدي قال حديثنا سفيان قال حديثي إسماعيل بن أبي خالد قال سمعت قيس بن أبي حازم قال سمعت عبدالله بن مسعود: قال النبي ﷺ: "لا حسد إلا في اثنين رجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها، ورجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق". هذا الحديث نريد أن نطبق عليه الشروط الخمسة.

أولاً: شرط اتصال السند:

السنن: البخاري يقول: حديثنا الحميدي، الحميدي يقول: حديثنا سفيان، سفيان يقول: حديثي إسماعيل بن أبي خالد، ابن أبي خالد يقول: سمعت قيس ابن أبي حازم، وقيس يقول: سمعت عبدالله بن مسعود، وعبدالله بن مسعود يقول: قال ﷺ.

فهل هذا إسناد متصل أو غير متصل؟

متصل لأن كل راوي من الرواية سمع من فوقه، يعني الحميدي يقول حديثنا ما يمكن يقول حديثنا إلا وحدثه سفيان، وسفيان يقول حديثي وإسماعيل ابن أبي خالد يقول سمعت قيس ابن أبي حازم وقيس بن أبي حازم يقول سمعت عبدالله ابن مسعود وعبدالله ابن مسعود رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُ صحابي سمع من النبي ﷺ وهذا مشهور لا يخفى عليكم.

إذن الشرط الأول وهو الاتصال موجود.

الشرط الثاني والثالث: العدالة والضبط.

إذا نظرنا إلى الحميدي واسمه عبدالله بن الزبير الحميدي لورجعنا إلى ترجمته لنجد أن الأئمة وصفوه بضبط ولاقان والعدالة، فإذاً هو عدل ضابط وكذلك سفيان، من هو سفيان؟ ما دام الحميدي هو الذي يروي عن سفيان فالمقصود به سفيان بن عيينه وهو أحد الأئمة الكبار الذين عُرِفوا بعدلتهم وحفظهم وإمامتهم، فإذاً سفيان أيضاً عدل ضابط، إسماعيل بن أبي خالد أيضاً معروف بأنه عدل ضابط مُتقن، كذلك قيس بن أبي حازم التابعي الكبير، قيل إنه لم يروي عن العشرة المبشرين بالجنة إلا قيس ابن أبي حازم، وبعضهم أستثنى سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه و هو معروف بعدلاته وضبطه، فإذاً هو عدل ضابط، ثم الصحابي عبدالله بن مسعود رضي الله عنه فإذاً كل الإسناد عدل ضابط، عن عدل ضابط، عن عدل ضابط، إلى الصحابي رضي الله عنه، وهو الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.

إذن الأن كم شرطاً توافر في هذا الإسناد؟

ثلاثة شروط: الاتصال، والعدالة، والضبط.

بقي شرطان وهما: عدم الشذوذ، وعدم العلة.

عدم الشذوذ، وعدم العلة لا يمكن أن يحكم عليهما الناظر من خلال إسناد واحد، لابد أنه يبحث ويفتش في الأسانيد، هل هناك أسانيد لهذا الحديث تخالف هذا الإسناد حتى ننظر هو شاذ أم غير شاذ؟ هل هناك أسانيد تبين علة هذا الإسناد؟ فهذا نحن ما قمنا به، لكن قام به إمام جليل أو أئمة أجلاء كثُر منهم الإمام البخاري، ومنهم والإمام مسلم فنظروا في هذا السنن فوجدوا أن هذا

السند لم يخالف رواته في روايته من هو أوثق منه، وليس له علة، فتوافر الشرطان وهما عدم الشذوذ وعدم العلة، وسيأتي مزيد بيان لقضية عدم الشذوذ وعدم العلة إن شاء الله في الكلام عن الشاذ والمعل.

الشاهد من هذا أنه الأئمة جمعوا طرق هذا الحديث فوجدوا أن الحديث ليس له علة وليس بشاذ فتوافت الشروط الخمسة في هذا الحديث، وهي الاتصال، وعدالة الرواة، وضبطهم، وعدم العلة، هذه الشروط الخمسة يا إخوة يجب على الطالب المعتنی بعلم الحديث أن يحفظها كما يحفظ سورة الفاتحة، وإلا فعل علم الحديث السلام، يعني هذه الشروط الخمسة ينبغي أن تحفظوها، وتلاحظون أن هذه الشروط الخمسة يرتبط به أنواع كثيرة يعني الاتصال يرتبط بها معرفة المرسل والمنقطع والمعل ومدلس.

العدالة والضبط يرتبط بها نوع مهم من علوم الحديث وهو علم الجرح والتعديل.

عدم الشذوذ يرتبط بها نوع الشاذ والمنكر.

عدم العلة ترتبط بها أيضاً أنواع كثيرة وهي المدرج والمقلوب والمضطرب فإذا ذكر شروط الحديث الصحيح لابد من حفظها وإتقانها لأن من خلاتها تعرف على أنواع كثيرة تستطيع أن تضبط بها هذا العلم.

انتهينا إذن هكذا من تعريف الحديث الصحيح.

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ رَجَالُهُ لَا كَالصّحِّيحِ اشْتَهَرَتْ

الحسن أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ بَعْدَ الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيفَ وَالْحَدِيثَ الْحَسَنَ هُمَا النَّوْعَانِ الْلَّذَانِ يُحْتَاجُ بِهِمَا كَمَا سِيَّأَتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلِذَلِكَ هَذَا النَّوْعَانُ هُمَا أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، أَجَلٌ يَعْنِي أَرْفَعُ وَأَعْظَمُ قِيمَةً وَمَنْزَلَةً وَأَهْمَى، فَيُعَرَّفُ هَا هِنَا الْبَيْقُونِي رَحْمَةُ اللَّهِ الْحَسَنُ، لَكِنْ قَبْلَ أَنْ نَذْكُرَ التَّعْرِيفَ الْاَصْطَلَاحِيَّ نَذْكُرَ التَّعْرِيفَ الْلُّغَوِيَّ الْحَسَنُ فِي الْلُّغَةِ: صَفَةً مُشَبَّهَةً مَأْخُوذَةً مِنَ الْحَسَنِ ضَدَ الْقَبْحِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مُبْهِجٍ مُرْغُوبٍ فِيهِ، يَعْنِي كُلِّ شَيْءٍ فِيهِ بَهْجَةٌ، وَيُرْغَبُ فِيهِ إِلَيْهِ جَمِيلَةٌ فِيهِ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى أَوْ يُطَلَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَسَنٌ هَذَا أَشَيُّ حَسَنٍ، لَا فِيهِ مِنَ الْبَهْجَةِ، وَرَغْبَتُ إِلَيْهِ فِيهِ هَذِهِ الْمِيزَةِ الْمُسْتَحْسَنَةِ وَالْجَمِيلَةِ.

أَمَّا فِي الْاَصْطَلَاحِ فَإِنَّهُ عَرَّفُهُ بِقُولِهِ:

**رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيفِ اشْتَهَرَتْ
وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرْقَاً وَعَدَتْ**

هذا التَّعْرِيفُ الَّذِي عَرَفَ الْبَيْقُونِي رَحْمَةُ اللَّهِ الْحَسَنَ بِهِ هُوَ تَعْرِيفُ الْحَافِظِ الْخَطَابِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ، الْخَطَابِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ لَهُ كِتَابٌ يُسَمَّى بِكِتَابِ «مَعَالِمِ السَّنَنِ» يُشَرِّحُ فِيهِ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، فَذَكَرَ فِي مُقْدِمَتِهِ تَعْرِيفَ الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ، وَتَعْرِيفَ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ، الْخَطَابِيُّ تَوَفَّى سَنَةً ٣٨٨هـ، عَرَفَ الْحَدِيثَ الصَّحِيفَ وَعَرَفَ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ، فَقَالَ فِي الْحَدِيثِ الْحَسَنِ هُوَ مَا عُرِفَ مَخْرُجُهُ، وَأَشْتَهِرَ رِجَالُهُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيُسْتَعْمَلُهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ.

نَعِيدُ التَّعْرِيفَ يَقُولُ الْخَطَابِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: الْحَدِيثُ الْحَسَنُ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي عُرِفَ مَخْرُجُهُ، وَأَشْتَهِرَ رِجَالُهُ، الْبَاقِي اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هُلْ هُوَ مِنَ التَّعْرِيفِ أَوْ هُوَ زِيَادَةُ بَيَانِ.

فقال: وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

نشرح هذا التعريف ونربطه بما ذكره البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ.

قال: "الحديث الحسن هو الذي عرف مخرجه"، وهو قول البيقوني:
المعروف طرقاً عُرف مخرجه: أي عُرف من يروي هذا الحديث وعمن يرويه، لأن مخرج الحديث يعني أصله الذي يروي به، فهذا يعني مخرج الحديث، ولذلك قالوا أحترز بقوله عرف مخرجه عن المنقطع والمرسل يعني مثلاً وإن كنا سنستعجل أمراً سياقي. الحديث المرسل هو الحديث الذي يرويه التابعي عن النبي ﷺ.

التابعى مثل سعيد بن المسيب، ومثل الحسن البصري، يروي عن النبي ﷺ حديثاً، فهذا الحديث الذي يرويه التابعى عن النبي ﷺ يقال فيه لم يعرف مخرجه، لأن التابعى لم يذكر لنا الصاحب الذى سمع منه الحديث، فمعرفة المخرج معرفة من روى هذا الحديث؟ ما هو أصل هذا الحديث؟ من أين جاء؟ فهذا يعني عرف مخرجه.

مخرج الحديث يعني أصله، وراويه من رواه، فهذا يعني قول البيقوني **المعروف طرقاً** يعني أن يُعرف إسناد هذا الحديث، ومصدره، ومخرجه.

فالحديث الحسن هو الحديث الذى عرف مصدره وعرف رواته.
 ثم قال: "وأشتهر رجاله" يعني العلماء قالوا وأشتهر رجاله بالعدالة، أشتهر رجاله بعد التهم يعني أنهم معروفون أنهم عدول، وقال التبريزى: **أشتهر رجاله بالصدق**.

ثم قال الخطابي: "وعليه مدار أكثر الحديث" يعني أن الحديث الحسن أغلب الأحاديث الثابتة إنما هي أحاديث حسان، ولذلك قال: "عليه مدار أكثر الحديث" أي أن أكثر الأحاديث الثابتة نجدها أحاديث حسنة.

مدار الشيء يعني قطبه الذي يجتمع عنده، فبسبب أن هذه الأحاديث الحسنة كثيرة فأغلب الأحاديث الثابتة هي أحاديث حسنة فهي مدار تلك الأحاديث الثابتة، وهو الذي يقبله أكثر العلماء يعني المحدثون أغلبهم إلا القليل جداً يقبل الحديث الحسن، يقبلونه ويحتاجون به، ولكن بعض المحدثين قد يتشدد، ويرد الحديث الحسن، ويشترط في راويه أن يكون عدلاً ضابطاً.

"ويستعمله أكثر الفقهاء" أي أن أكثر الفقهاء يستعملون الحديث الحسن، ويعملون به، عامة يعني أكثر الفقهاء يعملون به.

هذا تعريف الخطابي رَحْمَةُ اللَّهِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ الَّذِي نَظَمَهُ بِالاختصارِ الْبِيَقُونِيِّ فِي
قوله: «**والحسن المعروف طرقاً**».

«طريقاً»: بإسكان الراء لضرورة النظم، لأنك لو قلت طرقة ينكسر البيت، **«والحسن المعروف طرقاً وغدت»** الراء ساكنة بسبب ضرورة الوزن، وإلا الأصل **«طريقاً»** بتحريك الراء.

يقول البيقوني:

رَجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ والْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقاً وَغَدَتْ

فذكر الشرطين الأولين اللذين ذكرهما الخطابي، وهما قوله: "ما عرف مخرجه وأشتهر رجاله"، قلنا عُرف مخرجه بأن عرف من راوي هذا الحديث، وما مصدر هذا الحديث، وأشتهر رجاله بالصدق، أو بالسلامة من الكذب، ونحو ذلك.

هل هذا التعريف جامعٌ مانع؟

العلماء انتقدوا هذا التعريف، ورأوا أنه ليس جامعاً مانعاً كما اشترطنا في بداية الدرس السابق لماذا؟ قالوا الخطابي يقول إن الحسن ما عرف مخرجه، كذلك الصحيح عرف مخرجه، فما الفرق بينهما والتعريف لابد أن يكون مانعاً بمعنى أنه يمنع أن يدخل الغير فيه، كذلك أشتهر رجاله، أيضاً الصحيح قد يكون رجاله مشهورين، يعني الإسناد السابق الحميدي عن سفيان عن إسمااعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود عند طلبة الحديث المبتدئين هؤلاء كلهم مشهورون، فإذا ذكرنا هذا الإسناد أسناده بناءً على تعريف الخطابي إسناد حسن، فلذلك العلماء انتقدوا هذا التعريف وقالوا كما قال ابن دقيق العيد: "إن هذا التعريف ليس على صناعة المحدود والتعريفات".

طيب إذا كان هذا التعريف ليس جامعاً مانعاً، فما هو التعريف الجامع المانع؟

التعريف الجامع كما رجح ابن الصلاح رَحْمَةُ اللَّهِ، واختصره الحافظ ابن حجر أن الحديث الحسن له شروط الحديث الصحيح نفسها، إلا شرطاً واحداً.

أنا أسألكم ما هو الشرط الأول للحديث الصحيح يا إخوة؟ اتصال السنده.

ما هو الشرط الثاني؟ أن يكون الراوي عدلاً.

ما هو الشرط الثالث؟ أن يكون ضابطاً.

ما هو الشرط الرابع؟ ألا يكون شاذًا.

ما هو الشرط الخامس؟ ألا يكون معلاً.

سألني واحد من إخوانكم قبل قليل استشكل قضية شروط سلبية وإيجابية فأعيد مرة أخرى.

هذه الشروط الخمسة، ثلاثة شروط إيجابية، بمعنى يشترط وجودها وهي عدالة الرواة، وضبطهم، واتصال السند، هذه الشروط إيجابية يجب أن توجد وإذا ما وجدت أو بعضها لا يكون الحديث صحيحاً.

وهناك شرطان سلبيان، أو عدميان، وهما عدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة، عَبَرَ عنه البيقوني بقوله: «**ولم يشد ولم يعل**» فهذا شرطان سلبيان يشترط ألا يكون شاذًا، وألا يكون معولاً، فالحافظ ابن حجر تلخيصاً من كلام ابن الصلاح يقول: "إن الحديث الحسن ويسمى الحسن لذاته شروطه هي نفسها شروط الحديث الصحيح إلا واحداً، فالحديث الحسن هو الحديث الذي يرويه عدل بسند متصل، ولا يكون شاذًا، ولا يكون معولاً.

ما هو الشرط الذي بقي ما ذكرناه يا إخوة؟

الضبط فيختلف الصحيح عن الحسن في قضية الضبط، راوي الحديث الصحيح يكون ضابطاً، بعضهم يقول ضابطاً ضبطاً تاماً، أما راوي الحديث الحسن فقالوا هو الذي خف ضبطه.

فلو أردنا إذن نجمع التعريف ونصوغه صياغة تامة نقول: إن الحديث الحسن هو الحديث الذي يرويه عدلٌ، خف ضبطه، بسندٍ متصلٍ، من غير شذوذٍ، ولا علة.

إذن هذا هو الحديث الحسن، هو نفسه الحديث الصحيح، إلا أن راوي الحديث الصحيح تام الضبط، وراوي الحديث الحسن ماذا به؟ خفيف الضبط.

قد يسأل سائل يقول: **كيف نعرف الراوي الخفيف الضبط؟**

يعني تعرفه من خلال كلام العلماء النقاد، فإذا وجدتهم يقولون هذا الراوي صدوق فمعنى صدوق أي خفيف الضبط، إذا وجدتهم قالوا هذا راوي وسط، فوسط أي خفيف الضبط، أو ليس به بأس، أو حسن الحديث، فهذا هو الراوي الخفيف الضبط.

إذن هذا هو الحديث الحسن، لذلك يعني صاحب الطرفة وهي منظومة تحاكي البيقونية، وهم منظومتان كل واحدة تنافس الأخرى، البيقونية تمتاز بعذوبتها، وجمالها، والطرفة تمتاز بدقتها، فصاحب الطرفة لما جاء إلى الحسن ماذا قال؟ قال:

والحسن الذي الشروط استوفى إلا كمال الضبط فهو خفٌّ

يعني يقول إن الحسن استوفى شروط الصحيح، إلا في قضية كمال الضبط فإنه قد خف ضبط راويه.

نعيد البيت:

والحسن الذي الشروط استوفى إلا كمال الضبط فهو خفٌّ

يعني هذا جيد ما دام انتقدنا التعريف الذي ذكره البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ
المستحسن أن نذكر ما هو أبجود منه.

نأخذ مثال للحديث الحسن، يقول الإمام الترمذى رَحْمَةُ اللَّهِ قَالَ: حدثنا محمد بن رافع قال حدثنا عبدالرزاق قال أخبرنا جعفر ابن سليمان عن ثابت عن أنس بن مالك رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُ قَالَ: «كان النبي ﷺ يفطر قبل أن يصلى على رطبات، فإن لم تكن رطبات فتميرات، فإن لم تكن تميرات حسى حسوات من ماء».

هذا الحديث إذا نظرنا في إسناده نجد قال:

حدثنا محمد بن رافع: ثقة أحد الثقات المشهورين، فقلنا قبل قليل أن ثقة أبي عدل ضابط، فهذا محمد بن رافع عدل ضابط.

قال حدثنا عبدالرزاق: عبدالرزاق بن همام الصناعي أحد أئمة الحديث الحفاظ المشهورين، وهو أيضاً عدل ضابط.

قال أخبرنا جعفر بن سليمان: جعفر بن سليمان هذا لو رجعنا إلى ترجمته في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر نجد مثلاً الإمام أحمد يقول: "لا بأس به"، وابن عدي يقول: "حسن الحديث". إيّش معنى لا بأس به وحسن الحديث؟ أي أنه خف ضبطه.

عن ثابت: ثابت هو ابن أسلم البناي ثقة متقن.

عن أنس رضي الله عنه: الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فإذن الإسناد كله ثقات، إلا راوٍ واحد ماذا به؟ قيل: حسن الحديث، أو لا بأس به، فمعناه أنه خف ضبطه، فإذاً هذا الإسناد وجدها أن رواته عدولًا، وكلهم ضابطون، إلا راوي واحد، وهو جعفر ابن سليمان، ثم هذا السندي محمد بن رافع سمع من عبدالرزاق، وعبدالرزاق سمع من جعفر بن سليمان، وجعفر بن سليمان سمع من ثابت، وثبت سمع من أنس، وأنس رضي الله عنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم، فإذاً الإسناد ماذا به؟ متصل.

ثم بحث عن هذا السندي، وهذا الحديث هل له علة؟ هل هو شاذ؟ ما وجد العلماء أنه معلم، ولا شاذ، فإذاً توافرت فيه شروط الحسن كلها، وهي أن رواته عدول، وأن أحد رواته خف ضبطه، والبقية ثقات، وأن الإسناد

متصل، وأنه غير شاذ، وأنه غير معل، فإذا توافرت هذه الشروط الخمسة يتبيّن لنا أن هذا الحديث يكون حديثاً حسناً.

طيب هذا الحديث الحسن لهُ اسم خاص، سماه العلماء الحسن لذاته أیش معنى لذاته؟ سموه بالحسن لذاته لأن الحسن عندهم قسمان: حسن لذاته، وحسن لغيره.

حسن لذاته بمعنى أن يكون إسناده لا يحتاج إلى إسناد آخر كي يتقوى، هو بنفسه حسن لا يحتاج إلى غيره، هذا معنى حسن لذاته يعني لنفسه ما يحتاج إلى غيره.

وأما الحسن لغيره معنى ذلك أنه ما وصل إلى الحسن إلا بوجود غيره معه، لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ يَعْلَمُ يقول: "الأحاديث لها مَثَلٌ"، الحديث الصحيح مثل الرجل القوي الصحيح المعاف فإنه يذهب ويأتي ويحمل ويقضى شواغله بدون تعب نعم لأنه صحيح معاف فهذا الحديث الصحيح، وهناك رجل أيضاً قوي لكن به علة خفيفة يعني معه مثلاً زكاماً خفيف ليس زكاماً شديداً، فهذا يستطيع أن يذهب يصلي، ويعود، ويحمل، وينخرج، ويأتي، لكن فيه علة إلا أن هذه ماذا بها؟ غير مؤثر وهذا هو راوي الحديث الحسن، مثل الحديث الحسن، لذاته يعني هو نفسه قوي لكن قوته غير كاملة، لما في من المرض اليسير، ثم هناك رجل مثلاً معه مرض شديد، أو مرض يعني متوسط لا يستطيع أن يخرج بنفسه، لكن إذا جاء صاحبه، واتكاً عليه، فإنه يمشي معه إلى المسجد، فهذا مثل الحديث الحسن وغيره، وهناك رجل به مرض شديد جداً على الفراش، حتى لو حمله أحد يسقط من شدت المرض، وشدت الوهن، فهذا مثل الحديث الشديد الضعف

المنكر المتروك، وهناك من هو يعني مريض وتوفي فهذا مثل الموضوع، فالشاهد أن الأحاديث سمي الحديث صحيح وحسن يعني هذا مثل يقرب هذا المعنى.

والحديث الحسن كما يقول الحافظ العراقي: قال:

حَسِيبَةً وَإِنْ يَكُنْ لَا يَلْحِقُ
وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحِقٌ

يعني أن الحديث الحسن يحتاج به كما يحتاج بالحديث الصحيح، وإن كان لا يبلغ منزلته لقصوره عنه.

ثم يقول البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ:

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتبَةِ الْخَيْرِ فَضَلَّلَ

يعني أن الحديث الذي لا يبلغ إلى مرتبة الحديث الحسن، أو ما نقص عن درجة الحسن، فهذا يسمى بالحديث الضعيف، كما عَرَفَه ابن دقيق العيد قال: "الضعف ما نقص عن درجة الحسن"، ما نقص عن الحديث الحسن فهذا الحديث الضعيف، وهذا هو الذي نظمه البيقوني في قوله: **وَكُلُّ مَا عَنْ رُتبَةِ الْخَيْرِ فَضَلَّلَ**

والحديث الضعيف قد يسأل سائل يقول: **مَا هِيَ أَسْبَابُ الْعَيْنِ؟**
أسباب الضعف كثيرة منها الانقطاع، نحن في بداية الدرس عَرَفْنا السنداً،
قلنا السنداً أو الإسناد هو سلسلة الرواية الموصلة إلى المتن، فإذا سقط راوٍ من الإسناد صار السنداً منقطعاً، أو مرسلاً، فالانقطاع، أو الإرسال يسبب الضعف،
إذا سقط راوٍ من الإسناد فإن ذلك بسبب الضعف.

من أسباب الضعف أن يجهل حال الراوي، يعني مثلاً عندنا الإسناد فلان عن فلان عن فلان، وإذا أحد هؤلاء الرواة مجهول، يقول العلماء مجهول، فهذا سبب من أسباب تضعيف الحديث، فيقال هذا إسناد ضعيف لجهالة راويه.

من أسباب الضعف، ضعف حفظ الراوي، مثلاً يكون الراوي سيء الحفظ، ننظر في السنن وإذا فيه فلان سيء الحفظ، فهذا نحكم بسيبه على أن هذا الحديث حديث ضعيف.

من أسباب الضعف وجود العلة القادحة، كما ستأتينا في نوع المعل. ومن أسباب الضعف وجود المخالفة. المخالفة يا إخوة ماذا تسبب؟ تسبب الشذوذ بمعنى أن الحديث يصبح شاذًا، والمخالفة هذه تسبب الشذوذ، وتسبب ضعف الحديث، لأن الحديث الشاذ ضعيف.

إذن هذه من أسباب ضعف الحديث، إما جهالة رواته، أو ضعف حفظهم، أو انقطاع السنن، أو وجود مخالفة، أو وجود علة قادحة أخرى. بالنسبة لأمثلة الضعف ستتأتينا إن شاء الله في التفصيل فلا نستعجل.

وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ وَمَا تَابَعَ هُوَ الْمَقْطُوعُ

قال: «**وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ**»، ذكر هنا نوعاً جديداً من أنواع علوم الحديث، ألا وهو الحديث المرفوع.

الحديث المرفوع هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ. فإذا وجدنا الحديث فيه قال رسول ﷺ فماذا يسمى في الاصطلاح؟ يسمى مرفوعاً، إذا وجدنا الحديث فيه فعل الرسول ﷺ كذا، فهذا أيضاً يسمى مرفوعاً، وكل ما أضيف إلى النبي ﷺ فهذا يسمى مرفوعاً.

وسمى هذا النوع من أنواع علوم الحديث بالمرفوع لارتفاع رتبته بإضافته إلى النبي ﷺ، فليس ما يضاف إلى غير النبي ﷺ كالصحابة أو التابعين كما يضاف إلى النبي ﷺ، فما أضيف إلى النبي ﷺ فهذا أرفع شأنًا وأرفع منزلةً، لأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فلذلك سمي المرفوع مرفوعاً.

مثلاً من ناحية القول: مثل الحديث الذي مر قبل قليل حديث ابن مسعود لا حسد، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا حسد إلا في اثنين** **رجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها»**، وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ **«لا حسد إلا في اثنين: رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها»**، هذا حديث وهذا حديث فهذان الحديثان ماذا يسميان في الاصطلاح؟ يسميان مرفوعين، لأن كل حديث فيه قال رسول الله ﷺ، أيضاً ما فيه حكاية عن فعل رسول الله ﷺ هذا يعد مرفوعاً، مثل حديث "كان ﷺ يغسل الصاع ويتوضاً بالمد" هذا فعل ولا قول؟ فعل.

فهذا الحديث مرفوع لأنه يحكي فعل رسول الله ﷺ فالصاع أربعة أداد، المد هو ملء اليدين غير المقبوضتين ولا المبسوطتين المتوسطتين هذا يسمى مد، وفي هذا إشارة إلى أن النبي ﷺ ما كان يستعمل من الماء إلا القليل، ليس كما يفعل بعضاً الأن يفتح الصنبور بأعلى قدر ويهدر الماء دون أن يستعمله في شيء مفيد.

أيضاً حديث "كان يصلِّي من الليل ثلاث عشرة ركعة"، هذا أيضاً مرفوع لأنَّه فيه إضافة الفعل إلى رسول الله ﷺ، إذن هذا المقصود بالمرفوع.

ثم قال: «**وَمَا لَتَابِعٍ هُوَ المَقْطُوعُ**»: يعني ما أضيف للتابع يسمى في الاصطلاح بالحديث المقطوع، هنا قدم التابعي على الصحابي من أجل القافية، لأنه هنا قال المرفوع فاحتاج أن يذكر المقطوع بعده، وإلا الترتيب أن يكون أولاً المرفوع، ثم الموقف، ثم المقطوع.

«المقطوع»: هو ما أضيف إلى التابعي.

من هو التابعي؟ التابعي هو من لقي الصحابي مسلماً ومات على الإسلام هذا يسمى تابعي، من لقي الصحابة يسمى في الاصطلاح بالتابع، مثل سعيد بن المسيب رَحْمَةُ اللَّهِ، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين هؤلاء كلهم تابعيون، سواءً أكانوا من كبار التابعين أو من أوساطهم كبار التابعين كقيس ابن أبي حازم، وسعيد ابن المسيب، أو من أوساط التابعين كابن سيرين، أو من صغار التابعين كالزهري رَحْمَةُ اللَّهِ جميعاً.

ما علاقة ما أضيف للتابع من قول أو فعل أو هذا تعريف المقطوع بعلوم الحديث؟ الجواب عن هذا أن بعض كلام التابعين قد يأتي راوٍ يخطأ فيه، ويجعله ماذا؟ حديثاً، فلذلك العلماء تكلموا على ما أضيف للتابع لأنه قد يخطأ فيه أحد الرواة فيجعله حديثاً مثل قول الحسن البصري رَحْمَةُ اللَّهِ: "ليس الأئمَّان بتحلي، ولا بتمني، ولكن الأئمَّان ما وقر في القلب، وصدقه العمل" فجاء بعضهم يجعله من حديث رسول الله ﷺ، فمن أجل التمييز بين كلام التابعين وكلام النبي ﷺ ألحقو هذا النوع بعلوم الحديث لأن هذا قد يقع من بعض الرواة إما خطأً، وإما عمداً.

إذن هذا هو المقطوع، المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعى من قوله أو فعله. يعني كذلك لو مثلاً قيل: رأيت الحسن البصري يفعل كذا، أو رأيت سعيد بن المسيب يفعل كذا، هذا من فعل التابعى.

ثم يقول البيقونى رَحْمَةُ اللَّهِ:

رَاوِيهٌ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَمَمْيَنْ **وَالْمُسْنَدُ الْمُتَصَلُّ الْإِسْنَادُ مِنْ**

يُعرِف نوعاً من أنواع علوم الحديث وهو المسند، الحديث المسند على صيغة اسم مفعول بفتح النون المسند، والحديث المسند كما قال: هو الحديث المتصل بالإسناد من راويه حتى المصطفى.

فإذن ذكر للحديث المسند شرطين:

الشرط الأول: أن يكون إسناده متصلة، وأن يكون هذا الإسناد المتصل إلى النبي ﷺ، مضافاً إلى النبي ﷺ.

نحوُ قلنا ما أضيف إلى النبي ﷺ ماذا يسمى؟ المرفوع.

فإذن الحديث المسند: هو الحديث المتصل المرفوع.

وقوله: «**حتى المصطفى**» ﷺ: أي أن يكون مرفوعاً، إذن الحديث المسند هو الحديث المتصل المرفوع.

مثل الحديث الماضي هذا حديث ابن مسعود، وذكرنا إسناده البخاري يقول: حدثنا الحميدى، قال: حدثني سفيان، قال: حدثني إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت قيس ابن أبي حازم، قال: سمعت عبدالله ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: "لا حسد إلا في اثنتين". فهذا الإسناد متصل من الإمام

البخاري إلى رسول الله ﷺ، ثم هو مرفوع، لماذا هذا الحديث مرفوع؟ حديث "لا حسد إلا في اثنين"؟

هذا الحديث مسنّد، لأن الإسناد متصل، والصحابي قال: قال النبي ﷺ،
فتواتر فيه الشرطان: ١ - الاتصال. ٢ - الرفع.

الحافظ ابن حجر يرى أنه لا يشترط في الحديث المسنّد الاتصال، وإنما يكتفي
بظهور الاتصال، بمعنى أن يكون الظاهر من السند الاتصال، وإن قد يكون
منقطعاً، لكن انقطاعاً خفياً، وهذا أدق، يعني الحديث المسنّد هو الحديث المرفوع
بسندٍ ظاهرٍ الاتصال.

لأن بعض الأحاديث في مسنّد الإمام أحمد، ولماذا سمي مسنّد الإمام أحمد
مسنداً؟ لأن الأحاديث التي فيه مرفوعة، وبأسانيد ظاهرة الاتصال، فهذه
الأحاديث قد يكون بعضها فيها عنبات مدلسين أسقطوا بعض الرواية، لكن
ظاهر السند أن هذا الحديث ماذا به؟ متصل.

ثم قال:

وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَأِيٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُضْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ

عَرَّف هنا الحديث المتصل، ما هو الحديث المتصل؟

يقول: هو الحديث الذي سمع كل راوٍ فيه من فوقه.

قال: «**وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَأِيٍ يَتَّصِلُ**» يعني كل راوٍ اتصل سماعه عمن فوقه إلى
آخر السند، هذا الإسناد يسمى الإسناد المتصل الذي سمع فيه كل راوٍ عمن
فوقه، كما مر في حديث «**لَا حَسْدٌ إِلَّا فِي اثْتَنِينَ**»، الحميدي سمع سفيان، وسفيان
سمع إسماعيل، وإسماعيل سمع قيساً، وقيس سمع عبدالله بن مسعود، وعبد الله

بن مسعود رضي الله عنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم، إذن هنا يرد سؤال: **ما الفرق بين المسند والمتصل؟**

المتصل أعم والمسند أخص، فكل مُسندٍ متصل، وليس كل متصلٍ مسندًا، لأنه قد يتصل الإسناد إلى الصحابي، مثل حديث: «**تعلموا قبل أن تسودوا**»، قال عمر رضي الله عنه: «**تعلموا قبل أن تسودوا**». أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب غريب الحديث بأسناد متصل إلى عمر، فهذا الإسناد يسمى متصلةً، لكنه لا يسمى مسندًا، لأن هذا الأثر ليس مرفوعاً، بل هو من كلام عمر رضي الله عنه، «**تعلموا قبل ما تسودوا**» طيب وسيأتيانا في الموقف إن شاء الله.

ثم قال:

**مُسَلْسِلٌ قُلْ مَا عَلِمْ وَصَفِّيَ أَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَشَّرًا**

ذكر هنا نوعاً من أنواع علوم الحديث وهو الحديث المسلسل، يعني تلاحظون هنا المنظومة كان المقصود بها التعريف بأشهر المصطلحات، فليست المصطلحات هذه مرتبة بحسب أهميتها، يعني ينقصها الترتيب، لكنها كما قلنا هي منظومة عذبة، لأن المسلسل في العادة يكون في آخر الأنواع بعد أن تعرف أنواع مهمة أهم كالمسلسل والمنقطع وغيره من الأنواع.

المسلسل في اللغة: مأخوذه من قوله: سَلْسَلٌ يُسَلِّسِلُ سَلَسَلَةً إذا وصل الشيء بالشيء، مثل السلسلة لأن حلقاتها تلاحظون كل حلقة متصلة بالحلقة التي بعدها، فلذلك سميت سلسلة لأن كل حلقة متصلة بالحلقة التي بجوارها.

أما في الاصطلاح: فهو تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة. ولذلك قال في النظم: «**مسلسل قل ما على وصفِ أتى**» يعني تتابع الرواية فيه على وصف، يعني كل راوٍ فيه وصف مثل الذي قبله، وهكذا كل الرواية يتصنفون بوصف واحد يتبعون فيه، وسيأتي في المثال، لذلك قال في النظم: «**مثل أما والله أبناني الفتى**» يعني ربما تجد الأسناد من أوله إلى آخره كل واحد من الرواية يقول: والله أبنائي فلان والله أبنائي... فيحلف أن فلاناً أبناء، أو مثلاً تتكرر الصيغة، صيغة التحمل هذه «**أبنائي**» في كل السندي من أول السندي "أبنائي، أبنائي، أبنائي" يعني مثلاً هنا مثال بنسبة للصيغة:

ابن حبان في "ال الصحيح" يقول: سمعت عبدالله بن محمد بن مسلم يقول:
سمعت هشام بن عمار يقول: سمعت محمد بن ميسرة يقول: سمعت أبي يقول:
سمعت بسرة بن أرطأة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأجرنا من خزي الدنيا، وعذاب الآخرة**».

هذا الإسناد ماذا به؟ مسلسل. مسلسل بماذا؟ كل راوٍ يقول: "سمعت، سمعت، سمعت، سمعت" تتابعوا على صفة أو حالة، وهي صيغة التحديث.
بعض العلماء يقسمون هذه الصفة إلى صفة قولية أو فعلية، فهنا تتابعوا على صفة قولية، وهي أن كل واحد من الرواية في الإسناد يقول: "سمعت، سمعت، سمعت"، وربما يتبعون على صفة فعلية، مثل: جاء في حديث ضعيف أن الرواية رروا حديث «**لا يجد العبد حلاوة الآيات حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره**»، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، فقال: «**آمنت بالقدر خيره وشره، حلوه ومره**»، ثم قال الراوي عن أنس: وقبض أنس على لحيته، فقال: «**آمنت**

بالقدر خيره وشره حلوه ومره»، ثم قال الراوي عنه أيضًا: قبض على لحيته وقال: «آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره» فهنا تتابعوا على ماذا؟ على حالة وهي القبض على لحيته، وعلى أيضًا قول: «آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره»، ولذلك قال بالنسبة للحالة:

كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِي قَائِمًا أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمًا

يعني يتكرر في السند أنه قد حدث بهذا الحديث وهو قائم، وكذلك شيخه، وشيخ شيخه، وكذلك أن كل واحد من الرواية بعد أن حدث بهذا الحديث تبسم، فالشاهد أن هذه من الصفات والحالات التي تتكرر.

نبه هنا إلى أمر وهو أن أغلب المسلسلات، **الأحاديث المسلسلة أغلبها ضعاف**، إنما إذا صاح السند في الحديث المسلسل فهذا يفيد مزيد ضبط، لكن الغالب أن الأحاديث المسلسلة ضعيفة، فهذه من فائدة التسلسل أنه إذا صاح السند فإن وجود التسلسل يدل على مزيد ضبط في هذا الحديث، لكن الإشكال أن أغلبها ضعيفة، أعتنى العلماء بها وألفوا مؤلفات كثيرة منها من أجلها: كتاب "الجواهر المكللة في الأحاديث المسلسلة" للسخاوي رحمه الله، وهو مطبوع في مجلد.

ثم يقول البيقوني رحمه الله قال:

عَزِيزٌ مَرْوِيُّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا تَلَاثَةٌ

«عزيز مروي اثنين أو ثلاثة»، ذكر في هذا الشطر نوع العزيز من أنواع علوم الحديث، **والعزيز في اللغة** مأخذ من العزة، من قوهم: "عزٌّ، يَعِزُّ، عِزًا" إذا قلَّ،

أو من "عَزَّ يَعْزُ، عِزًا" إذا أشتد وقوى، فأصله اللغوي إما من القلة، وإما من الشدة، يعني تقول: "هذا أمر عزيز" بمعنى أنه قليل الوجود، وتقول "هذا أمر عزيز" أي شديد وقوى، مثل قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزَنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤] أي: قوينا.

أما في الاصطلاح فكما قال : «**عزيز مروي اثنين أو ثلاثة**» هنا البيقوني يعرف العزيز بتعريف ابن منده، محمد بن إسحاق بن منده عرف العزيز بأنه: الحديث الذي يرويه اثنان أو ثلاثة، وذكر قيًّا آخر وهو: يرويه عمن يجمع حدبه، لكن الذي يهمنا قوله: «**يرويه اثنان أو ثلاثة**» هذا يسمى في الاصطلاح بالعزيز، لكن هذا التعريف كما قلنا هو تعريف ابن منده، ونظمه البيقوني، فجعل الحديث العزيز ما رواه اثنان من الرواية أو ثلاثة، إنما الذي استقر عليه اصطلاح المحدثين وصار هو المشهور عندهم أن الحديث العزيز هو الذي يرويه اثنان فقط، أما التعريف الذي ذكره البيقوني، فهو التعريف الذي ذكره ابن منده رَحْمَةُ اللَّهِ.

طيب إذا قلنا إن الحديث العزيز هو الحديث الذي رواه اثنان، أو نستطيع أن نقول هو الحديث الذي له طريقان، فنُسأل عن مثاله فمثاله: حديث «**لا يؤمن أحدكم حتى تكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**»، هذا الحديث رواه عن رسول الله ﷺ أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه أيضاً عن رسول الله ﷺ أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كم رواه إذن؟ اثنين، أنس وأبو هريرة.

وكذلك أيضاً عن أنس رواه اثنان قتادة وعبد العزيز بن صحيب، أما عن أبي هريرة فله طريق واحد، لكن الشاهد أنه رواه عن رسول الله ﷺ اثنان من الصحابة، هما أنس وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثم قال: «**مشهور مروي فوق ما ثلاثة**»، فعرفها هنا الحديث المشهور بأنه: الحديث الذي رواه أكثر من ثلاثة. وهذا معنى قوله: «**فوق ما ثلاثة**» أي أكثر من ثلاثة، هذا بناء على أن العزيز ما رواه اثنان أو ثلاثة، فإذا ذكر الحديث المشهور الذي فوقه هو ما رواه فوق ثلاثة، لكن كما قلنا في العزيز، هذا تعريف ابن منه رَحْمَةُ اللَّهِ، إلا أن أغلب المحدثين يرون الحديث العزيز هو ما رواه اثنان، والحديث المشهور هو ما رواه ثلاثة فأكثر، واضح فتنبهون لهذا.

«مشهور مروي فوق ما ثلاثة» يعني الراجح أنه ما رواه ثلاثة ففوق أو فأكثر.

مثاله: حديث «**من سأله عن علم فكتمه ألمجه الله بلجام من نار**»، فهذا الحديث رواه الإمام أحمد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابن ماجه من حديث أنس وأبي سعيد، وأبو يعلى من حديث ابن عباس، والطبراني من حديث طلق بن علي، كم صحابي يا إخوة؟ ستة: أبو هريرة، عبدالله بن عمرو، أنس، أبو سعيد، ابن عباس، طلق بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فهو لاء ستة من الصحابة روي عنهم هذا الحديث، وعن كل صحابي تابعي، وعن التابعي تابع تابعي، وهكذا، فهذا حديث مشهور لكثرة طرقه، لأنه روي بأكثر من اثنين، يعني ستة طرق فهذا الحديث مشهور.

هنا تنبيه: وهو أن الحديث المشهور له معنيان:

المعنى الأول: معنى متعلق بالطرق. وهو المعنى السابق قلنا ما رواه ثلاثة فأكثر.

والمعنى الآخر: متعلق بالشهرة بين ألسنة الناس. يعني قد يكون الحديث ما له إلا إسناد واحد، أو ربما حتى ما له إسناد، ويشتهر بين ألسنة الناس، فهذا يسمى مشهور، ويسمى مشتهراً.

يعني مثلاً من الأحاديث التي ما لها إسناد "من تعلم لغة قوم أمن مكرهم" هذا ما له إسناد، وكل العوام يعرفونه، فهذا يسمى مشهور، لكن مشهور على ألسنة الناس، وربما يشتهر مثلاً عند قوم مثل حديث "علماء أمتي أنبياء بني إسرائيل"، وهذا ليس له إسناد، وهو مشهور في بعض الكتب، وقد يكون الحديث مشهور من ناحية السنن، ومشهور من ناحية المتن على ألسنة الناس، مثل حديث : "المسلم من سلم المسلمين من لسانه ويده" ، فهذا الحديث اجتمعت فيه الشهرتان:

- ١ - شهرة الإسناد، له أسانيد كثيرة.
- ٢ - وشهرة السিرونة على ألسنة الناس. فإنه مشهور عند عامة المسلمين. واعتنى العلماء بهذا النوع الأخير، وهو الأحاديث المشتهرة على الألسنة وصنفوا فيه مصنفات من أحسنها:

كتاب "المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للحافظ السخاوي وهو مطبوع.

يقول البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ:

مَعَنْ كَعْنَ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ وَمُبْهِمٌ مَا فِيهِ رَأِيٌ لَمْ يُسَمِّ

فذكر هنا نوع المعنعن، المعنعن بفتح العينين، «معنعن» ليس «معنعن»، «معنعن» بالفتح هو: الحديث الذي روی بلفظ «عن» من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع.

ال الحديث الذي روی إسناده بلفظ عن: يقول فلان عن فلان، سیأتي المثال إن شاء الله، فلان عن فلان فهذا يسمى الحديث المعنعن. والمعنى: مصدر عنون الحديث إذا رواه بلفظ عن، من غير بيان للتحديث أو الإخبار والسماع.

الأَنْ السِّنْدُ يَا إِخْوَةً تَجَدُونَ إِسْنَادًا: حَدَّثَنَا فَلَانُ سَمِعَتْ فَلَانَ أَخْبَرَنِي فَلَانُ، وَتَجَدُونَ إِسْنَادًا آخَرَ: حَدَّثَنَا فَلَانُ عَنْ فَلَانَ، فَحِينَما قَالَ عَنْ فَلَانَ عَنْ فَلَانَ هَذَا يُسَمَّى بِالسِّنْدِ الْمَعْنَعِنَ، بَلْ رَبِّا تَجَدُ الْإِسْنَادَ مِنَ الْبَدَائِيَّةِ فِي الْكِتَابِ يَقُولُ عَنْ فَلَانَ، مَثَلًا: مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكُ فِي لَمْوَطِهِ، قَالَ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنَى عَمْرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْجَمْعَةَ فَلِيغَتَسِلْ" ، فَهُنَا الْإِمَامُ مَالِكُ قَالَ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنَى عَمْرٍ، فَهَذَا إِسْنَادًا يُسَمَّى؟ مَعْنَعًا، لَأَنَّ مَا فِيهِ لَا حَدَّثَنَا، وَلَا أَخْبَرَنَا، وَلَا سَمِعْتُ، وَإِنَّمَا روی بالمعنى.

ما حكم الحديث المعنعن؟ الحديث المعنعن، أو الإسناد المعنعن يحكم له بالاتصال بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون الراوي لقي، أو ثبت لقاءه لمن روی عن.

الشرط الثاني: ألا يكون مدلساً.

فمثلاً لما قال الإمام مالك عن نافع، ننظر هل الإمام مالك لقي نافع، أم لا؟ فإذا رجعنا إلى التراجم، نجد أن الإمام مالكا رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ شِيوخِهِ الَّذِينَ لازمهم، وأخذ عنهم من؟ نافع مولى ابن عمر، فإذا لقاء الإمام مالك لนาيف ثابت، وكذلك لقاء نافع لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما ثابت، لأنه كان مولاً يخدمه، ولازمه، وهو من أوثق الرواة عنه، وأجلهم.

والشرط الثاني: ألا يكون هذا الرواية المعنون مدلساً، وسيأتي معنا التدليس إن شاء الله في موضعه.

ثم قال: «**وَمِبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٌ لَمْ يُسَمِّ**»، ذكر هنا نوع المبهم، المبهم هو كما عرفه البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ: ما لم يسم راويه، الحديث الذي لم يسم راويه، فإذا وجدنا في إسناد، أو في متن، في إسناد عن رجل، قال عن رجل، أو عن امرأة، فهذا يسمى في الاصطلاح ماذا؟ المبهم، لأنه لم يسمى من هذا الرجل؟ من هذه المرأة؟ نعم هذا يسمى مبهم، حتى لو كان في المتن، يعني مثلاً حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غَسْلِهَا فِي الْحَيْضِ فَقَالَ: «خَذِي فُرْصَةً مِنْ مَسْكٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا»، أيش قالت عائشة؟ قالت: "أن امرأة" فهذا يسمى هذا في الاصطلاح؟ هذه امرأة أيش تسمى؟ مبهمة.

لماذا يطلق على قولهم أن هذه امرأة مبهمة؟ لأنها لم تسمى، ثم سميت في رواية أخرى، وأنها أسماء، قيل أسماء بنت يزيد بن السكن وقيل غير ذلك، واعتنى العلماء بهذا النوع، لأنه نوع لطيف، ومهم، وهو نوع المبهمات، وصنفوا فيه، يعني صنف فيه عبدالغنى الأزدي كتاب "الغوامض والمبهمات" وهو مطبوع، وكذلك ابن بشكوال الأندلسى صنف كتاباً في ذلك، وكذلك الخطيب صنف كتاب "الأنباء المحكمة في الأسماء المبهمة" وهو مطبوع أيضاً.

يعني إذا جاءك في حديث عن رجل، أو عن امرأة، وأردت أن تعرف من هذا الرجل؟ أو من هذه المرأة؟ فترجع إلى هذه الكتب ومن أجمعها كتاب "المستفاد في مبهمات المتن والإسناد" لولي الدين أبي زرعة العراقي.

يلتحق بالإبهام لو قال: عن أبيه، أو عن ابنه، ولم يسمى، فإنه يلتحق بالإبهام، يعني مثلاً لما يقول: عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، من جده؟ هل ذكر اسمه؟ ما ذكر. أبوه ذكر أن اسمه حكيم، لكن جده لم يذكر، فهذا أيضاً من الإبهام، لأنه لم يسمى، فهو بهز بن حكيم هو بهز بن معاوية بن حيدة، فأبواه حكيم بن معاوية، وجده هو معاوية بن حيدة.

ثم يقول البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ:

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَالَةٌ وَضِدُّهُ ذاكُ الْذِي قَدْ نَزَّلَ

هنا يتكلم على الأسانيد العالية، أو لا الإسناد يا إخوة هذا من خصائص هذه الأمة، الأمم السابقة اليهود، والنصارى، وغيرهم من الأمم، ما كان عندهم أسانيد، وأسانيدهم الموجودة منقطعة، فالإسناد هذا خصيصة من خصائص أمة رسول الله ﷺ.

من الأمور المهمة أن طالب الحديث، خصوصاً في الأزمان الماضية، ينبغي أن يحصل الأسانيد العالية.

ما هي الأسانيد العالية؟

قال لك البيقوني:

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَالَةٌ وَضِدُّهُ ذاكُ الْذِي قَدْ نَزَّلَ

الإسناد العالى: هو الإسناد الذي قلت رجاله مع اتصاله. هذا يسمى الإسناد العالى يعني مثلاً الإمام البخاري رَحْمَةُ اللَّهِ توفي سنة ٢٥٦ هـ ومع ذلك عنده أسانيد متصلة صحيحة إلى النبي ﷺ، ليس بينه وبين رسول الله ﷺ إلا ثلاثة رواة،

أحد الثلاثة الصحابي رضي الله عنه، فمن ذلك حديث قال الإمام البخاري: حدثنا محمد بن عبدالله الأنصاري، قال حدثني حميد، أن أنساً حدثه أن الربيع وهي بنت النظر كسرت ثنية جارية، فطلبوها الأرش، وطلبوها العفو، فأبوا، فأتوا النبي عليه السلام فأمرهم بالقصاص، فقال أنس بن النظر: أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله عليه السلام، لا والذى بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها، فقال يا أنس كتاب الله القصاص، وهذا الحديث الذي في هذه القصة يرويه الإمام البخاري بإسناد ليس بينه وبين النبي إلا كم؟ ثلاثة رواة، محمد بن عبدالله الأنصاري، عن حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه، وللإمام البخاري عدد من الأحاديث قريب الأربعين بالمكرر يروي بها هذا الأسانيد الثلاثية.

إذن **الحديث العالى**: هو الحديث لذى قلت رجاله مع اتصاله، والعلماء مدحوا العلو، لأن العلو كما يقول محمد بن أسلم الطوسي: "قرب الإسناد قربة من الله"، ويقول الإمام أحمد: "طلب الإسناد العالى سنة عمن سلف"، يعني أن السلف رضي الله عنهم كانوا يتبعون الأسانيد العالية، ودليل ذلك قالوا: أن أباً أويوب الأنصاري رضي الله عنه رحل إلى مصر ليسمع من عقبة بن عامر حديث "من ستر مؤمناً في الدنيا ستره الله يوم القيمة"، ورحل جابر إلى عبدالله ابن أنيس من أجل حديث في القصاص، وقال أبو العالية: "كنا نسمع الرواية من أصحاب رسول الله عليه السلام ونحن بالبصرة فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم"، يعني يسمعونها في البصرة عن التابعين، فيرحلون من البصرة إلى المدينة ليسمعواها من الصحابة مباشرة، فلذلك الإسناد العالى كما قال: "سنة عمن سلف"، يعني العلو أنواع، لكن ليس هذا الأن بمثل هذا النظم يعني ذكر

أنواع العلو من المساواة، والبدل، والموافقة، فتراجع في أماكنها من كتب علوم الحديث.

ثم يقول الحافظ البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ:

قَوْلٌ وَفَعْلٌ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زُكْنٌ **وَمَا أَضَفْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ**

يذكر هنا نوع الموقف، لذلك قلنا إن النظم هنا لمن يكن مرتبًا، وإلا كان ينبغي أن يذكر الموقف مع المرفوع، ومع المقطوع، فعلى كل جزاء الله خيرًا على حسن نظمه، وحسن اختصاره.

إذن **الحديث الموقف**: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل. فإذا وجدنا حديثاً فيه قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذا، أو فعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذا، أو قال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذا، أو فعل كذا فهذا يسمى في الاصطلاح موقف.

نضرب لذلك أمثلة: فمثلاً بالنسبة للقول: قول ابن عمر بعد الحديث المرفوع: أخذ رسول الله ﷺ فقال: «**كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنْكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرٌ سَبِيلٌ**».

هذا الحديث ماذا يسمى؟ يسمى مرفوع، لكن بعده قال الراوي عن ابن عمر: وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما يقول: "إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك". فإذا ذكره هذا من كلام ابن عمر ويسمى في الاصطلاح موقفاً.

أما ما أضيف إلى الصحابي من فعل، فأيضاً عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما: "أنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرات الجنازة" أخرجه البهقي بإسناد صحيح. إذن هذا ما يتعلق بالموقف.

قوله: «**زَكْن**» أي: عُلِّم. هذه الكلمة تكثر في النظم، ومعناها عُلِّم، الزكانة: يعني الفطنة والعلم.

ثم يقول :

وَمُرْسَلٌ مِّنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقْطٌ وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَأْوٌ فَقَطْ

فذكر هنا نوعاً منها من أنواع علوم الحديث، ألا وهو الحديث المرسل.

المرسل في اللغة: مأخوذ من الإرسال، وهو الإطلاق، مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ

تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيْطَانَ عَلَى الْكُفَّارِ تَوْزِعُهُمْ أَذًًا﴾ [آل عمران: ٨٣]

فالإرسال بمعنى الإطلاق وعدم التقييد، لذلك أيضاً يقال: «أرسل ذاته» أي أطلقها لترعى أو نحو ذلك.

أما في الاصطلاح فقال البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ: «**وَمُرْسَلٌ مِّنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقْطٌ**»، يعني الحديث الذي سقط من إسناده ذكر الصحابي، هذا يسمى مرسلاً، هذا أحد تعاريف المرسل، يعني إذا وجدنا حديث ذكر فيه تابعي عن النبي ﷺ، ولم يذكر الصحابي فأُسْقَطَ الصَّحَابِيُّ من السند، فمن هذا أحد التعريفات للحديث المرسل.

أحسن منه، وأوضح، أن يقال إن الحديث المرسل: هو ما رواه التابعي عن النبي ﷺ. هذا أوضح لماذا؟ لأن إذا قلنا ما سقط منه الصحابي، هذا سيشكل علينا في قضية لماذا المرسل ضعيف، لأننا لو علمنا أن الذي سقط عن الإسناد الصحابي، لحكمنا على كل مرسل تابعي بأنه صحيح إذا صح إليه، لأن الجهل بالصحابي لا يضر، فقولهم المرسل ما سقط منه الصحابي يشكل عليه هذا، أنا لو علمنا أن حديث التابعي من النبي ﷺ إنما سقط منه الصحابي فقط، فهذا لا

يضر لأن الصحابة كلهم عدول، فالجهالة بهم لا تضر، وإنما الصحيح أن المرسل هو رواية التابعي عن النبي ﷺ.

أما لماذا المرسل ضعيف؟ السبب في ذلك أن التابعين يروي أحدهم عن تابعي آخر، بل وجدوا رواية تابعي عن تابعي إلى ستة أو إلى سبعة. تابعي عن تابعي عن تابعي، ثم إن التابعين منهم الثقة، ومنهم الضعيف، فربما هذا التابعي الذي روى الحديث، روى عن تابعي ضعيف، فلذلك نحن لا نصحح الحديث المرسل لأن التابعين يروي بعضهم عن بعض، وبعض التابعين ضعفاء، فيحتمل أن يكون هذا التابعي أخذ هذا الحديث المرسل عن تابعي ضعيف.

إذن **الحديث المرسل هو رواية التابعي عن النبي ﷺ**، مثل حديث سعيد بن المسيب رَحْمَةُ اللَّهِ، الذي أخرجه الإمام مالك في الموطأ، وغيره: "نهى النبي ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان"، طيب لماذا هذا الحديث مرسل؟ لأنه من رواية سعيد بن المسيب، وهو تابعي عن النبي ﷺ.

والحديث المرسل كما قلنا حديث ضعيف، للجهل بحال الساقط من السند، لأنه يحتمل أن يكون تابعي وهذا التابعي ربما كان تابعياً ضعيفاً كما سبق تقريره. الحديث المرسل أريد أنبه إلى أمر، من معنا أن أجل الأنواع هو الحديث الصحيح، وبعد ذلك الحديث الحسن النوع الثالث الحديث المرسل.

أجل أنواع علوم الحديث الصحيح أولاً، والحديث الحسن ثانياً، والحديث المرسل ثالثاً، لأن الحديث المرسل يرتبط أيضاً بأنواع كثيرة، يرتبط بالعلل، تعارض الوصل والأرسال، ويرتبط بمعرفة الصحابة، ويرتبط بمعرفة التابعي،

ويرتبط بقضية الجهة، فهناك أنواع كثيرة تتعلق بالحديث المرسل، لذلك النووي رَحْمَةُ اللَّهِ لِمَا جَاءَ فِي التَّقْرِيبِ وَفِي الْإِرْشَادِ، قال: "إن ابن الصلاح لم يمعن في الكلام على المرسل، وهو من أجل الأنواع". يعني يلوم ابن الصلاح أنه لم يوسع الكلام على الحديث المرسل، وهو من أجل أنواع علوم الحديث.

قال: «**وقل غريب ما روى راوٍ فقط**» ذكر هنا نوع الغريب، وهو كما عرفه، الحديث الذي رواه راوٍ واحد فقط. هذا يسمى الحديث الغريب، وهذا أيضاً يسمى في الاصطلاح بالفرد المطلق، الحديث الذي لم يروه إلا راوٍ واحد ولا يعرف إلا من جهته يسمى بالفرد المطلق، مثاله حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته"، فهذا الحديث تفرد به عبدالله بن دينار عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

العلماء يقسمون الغريب إلى فرد مطلق، وفرد نسبي.

الفرد المطلق: هو الحديث الذي ليس له إلا إسناد واحد تفرد به راويه. مثل حديث "نهى عن بيع الولاء وعن هبته" تفرد به عبدالله ابن دينار عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أما الفرد النسبي: هو الحديث له طرق عديدة، له عدة أسانيد، لكن إسناد منها ينفرد به شخص، أما باقي الأسانيد فيتشارك الرواية في روایتها عدا إسناد ينفرد به شخص، فهذا يسمى الفرد النسبي، لأنفراد بعض رواته برواية هذا الحديث من وجه من الأوجه، يعني مثلاً حديث رواه عيسى بن أبي عزة، عن الشعبي، عن أبي ثور الأزدي، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أوصاني خليلي بثلاث الحديث المشهور، وهو مشهور من ناحية، لكن هذا الطريق غريب، طريق من؟

قلنا: عيسى ابن أبي عزة، عن الشعبي، عن أبي ثور، عن أبي هريرة، قال الدارقطني: "هذا الحديث تفرد به عيسى ابن أبي عزة، عن الشعبي"، ما يُعرف طريق الشعبي هذا، عن أبي ثور، عن أبي هريرة، إلا من طريق عيسى ابن أبي عزة، لكن الحديث له طرق أخرى، يعني مثلاً في الصحيح في الصحيحين من طريق أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة، وفي مسلم من حديث أبي الدرداء، وعند الإمام أحمد من حديث أبي ذر، وكل حديث له طرق، فهذا الحديث غريب نسبي من حديث الشعبي، تفرد به عيسى ابن أبي عزة.

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ الْأُوصَالُ

ذكر في هذا البيت البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ نوع المنقطع، والمنقطع يعرف بتعريفين، بتعريف عام، وتعريف خاص.

أما التعريف العام: فهو الذي عرفه البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ في قوله:

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ الْأُوصَالُ

يعني أن كل إسناد غير متصل، فيسمى في الاصطلاح بالمنقطع، سواء أكان السقط فيه براً واحداً، أو راوين، أو ثلاثة، سواء أكان السقط فيه في بداية السندي، أو في نهايته، أو في وسطه، فهذا المعنى العام للمنقطع، فإذاً هذا المنقطع يشمل جميع أنواع الانقطاع التي مر بعضها وسيأتي بعضها، فمرة معنا قبل قليل المرسل، قلنا المرسل ما هو؟ قلنا ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، فهنا السقط في المرسل في نهاية السندي، ولذلك عبر عنه البيقوني بأنه: ما سقط منه الصحابي.

يعني في نهاية السندي، وهذا المرسل يدخل في تعريف المنقطع الذي ذكره البيقوني، وأيضاً يدخل فيه ما لو تعدد السقط، بأن كان متواлиً كما سيأتي، وهو المعرض،

لأنه قال كل ما لم يتصل بسقوط راوٍ، بسقوط اثنين في نهاية السنن، في بداية السنن، هذا كله يشمله المنقطع، لكن للمنقطع معنى خاص، بحيث يتميز به المنقطع عن سائر الأنواع الأخرى من أنواع الانقطاع، فنعرفه بأن نقول: هو ما سقط من اثناء السنن راوٍ واحد، المنقطع: هو الحديث الذي سقط في اثناء سنده راوٍ واحد. فإذا ذكرنا هذا التعريف الذي ذكره البيقوني هذا تعريف عام للمنقطع، يشمل كل أنواع الانقطاع: المرسل، المعلق، المعرض، المدلس، المنقطع بالمعنى الخاص، لكن العلماء اصطلحوا للمنقطع بمعنى خاص، وهو ماذا؟ أن يسقط من اثناء السنن راوٍ واحد، **فذكروا للمنقطع شرطين:**

الشرط الأول: في موقع السقط. أين هو؟ ليس في بداية السنن، ليختلف المنقطع عن المعلق، لأن المعلق ما سقط عن بداية سنده، والمعلق ما ذكره البيقوني في المنظومة كما أتذكرة، وأما لو وقع السقط في نهاية السنن فكذلك، لأن اثناء السنن يعني وسط أسناد فإذا وقع السقط في نهاية السنن، فإنه يكون مرسلاً، ولا يكون منقطعاً.

الشرط الثاني: أن يكون السقط بواحد فقط. ولو وقع السقط باثنين فلا بد أن يتغير الموقع يعني موقع السقط.

نضرب مثلاً للمنقطع بحديث أخرجه أبو داود في سننه، من طريق خالد الحذاء، عن أبي الضحى، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: "رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل". هذا الحديث إسناده منقطع، لماذا؟ قالوا أبو الضحى لم يلقى علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهنا سقط بين أبي الضحى وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا السقط بكم راوٍ؟ براوٍ واحد، وهذا السقط

وَقَعَ فِي وَسْطِ السِّنْدِ، لَمْ يَقُعْ فِي بَدْءِهِ، وَلَمْ يَقُعْ فِي نَهايَتِهِ، الصَّحَابِي مَذْكُورُ،
هُوَ نَهايَةُ السِّنْدِ، فَلَذِكَ هَذَا الإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ، أَمَّا الْمُتَنَّ غَيْرُ مَرْوِيِّ مِنْ طَرِيقِ
أَخْرَى يَحْسَنُ بِهَا، لَكِنَّ هَذَا السِّنْدِ مَاذَا بِهِ؟ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ أَبِي الضَّحْيَ وَاسْمَهُ مُسْلِمٌ
بْنَ الصَّبِّيْحِ، وَعَلَيْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

إِذْنَ عَرَفْنَا مَعْنَى الْمُنْقَطِعِ بِالْمَعْنَى الْعَامِ، وَالْمُنْقَطِعِ بِالْمَعْنَى الْخَاصِّ.

ثُمَّ قَالَ:

وَالْمُغَضَّلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ

مِنْ مَعْنَى الْأَنْواعِ مِنْ أَنْواعِ الْانْقِطَاعِ، الْأَوْلُ: الْمَرْسُلُ، وَالثَّانِي: الْمُنْقَطِعُ،
وَالْأَنْ مَعْنَا الْثَالِثُ: وَهُوَ الْمُغَضَّلُ.

الْمُغَضَّلُ فِي الْلُّغَةِ: مَأْخُوذُ مِنْ أَعْضَلِ الشَّيْءِ إِذَا اسْتَغْلَقَ وَاشْتَدَّ، لَذِكَرُ
يَقُولُونَ "هَذَا دَاءُ مُغَضَّلٍ" أَيْ أَنَّهُ شَدِيدٌ، يَعْنِي دَاءٌ شَدِيدٌ، نَسَأَ اللَّهُ أَنْ يَعْافِنَا
وَإِيَّاكُمْ، مِثْلُ الْأَمْرَاضِ الشَّدِيدَةِ، السُّرْطَانُ، وَأَمْرَاضُ الْكُلِّيَّةِ، وَنَحْوُهَا، فَهَذِهِ
أَدْوَاءُ مُغَضَّلَةٍ، أَيْ شَدِيدَةٍ، وَسُمِيَّ الْمُغَضَّلُ مُغَضَّلًا لِكُثْرَةِ الرُّوَاةِ السَّاقِطِينَ، لِتَعْدُدِ
الرُّوَاةِ السَّاقِطِينَ، لِأَنَّهُ كَمَا فِي الْاِصْطِلَاحِ، قَالَ لَكَ: «الْمُغَضَّلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ»،
هَكَذَا قَالَ الْبَيْقُونِيُّ: لَكِنَّ بَقِيَ عَلَيْهِ قِيَادَانٍ وَهُوَ أَنْ يَقُولُ: الْمُغَضَّلُ مَا سَقَطَ مِنْهُ
اثْنَانِ، أَوْ أَكْثَرَ عَلَى التَّوَالِيِّ.

الْمُغَضَّلُ هُوَ الإِسْنَادُ الَّذِي سَقَطَ مِنْهُ اثْنَانِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ. يَعْنِي ثَلَاثَةَ،
أَرْبَعَةَ عَلَى التَّوَالِيِّ، فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فَإِذْنَ بِنَسْبَةِ الْمُغَضَّلِ الصَّوَابِ أَنَّهُ لَابِدَّ أَنْ
يَكُونَ مُتَوَالِيًّا، وَأَيْضًا أَنَّهُ لَوْ سَقَطَ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ، فَهَذَا مُغَضَّلٌ مِنْ بَابِ أَوْلَى.
إِذْنَ هَذَا هُوَ الْمُغَضَّلُ فِي الْاِصْطِلَاحِ: مَا سَقَطَ مِنْهُ اثْنَانِ فَأَكْثَرَ عَلَى التَّوَالِيِّ.

مثاله: حديث أخرجه الدارمي في سننه من طريق سعيد بن أبي أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر قال: قال رسول الله ﷺ: «أجرأكم على الفتيا، أجرأكم على النار».

هذا الحديث كما سمعتم يرويه عبيد الله بن أبي جعفر عن رسول الله ﷺ.

طيب هذا عبيد الله ما هي طبقته؟ يقول الحافظ ابن حجر: "عبيد الله ابن أبي جعفر من الطبقة الخامسة".

من هم الطبقة الخامسة؟ الطبقة الخامسة هم الذين رأوا الواحد والإثنين من الصحابة. يعني أكثر شيء روايتهم عن التابعين، فهذا عبيد الله ابن أبي جعفر أكثر روايته عمن؟ عن التابعين، فمعنى ذلك أن هذا السنده أقل شيء سقط منه كم؟ بين عبيد الله بن أبي جعفر، ورسول الله ﷺ كم سقط منه؟ اثنان. من هما؟ التابعي والصحابي.

طيب هل سقطا متفرقين أو متواлиين؟ متواлиان، فما داما متوالين، والسقط بإثنين فإذاً هذا الإسناد ماذا يكون؟ يكون هذا إسناد معرض، لأن عبيد الله بن أبي جعفر لم يدرك من الصحابة إلا واحد أو اثنين، وأغلب روايته عن التابعين، والعلماء يقولون الحكم للغالب، فأغلب روايته عن التابعين، فإذاً سقط من السنده تابعي، وصاحب، ولذلك حكم العلماء على هذا الحديث بأن إسناده معرض، ومن اللطائف الغريبة أن هذا الحديث لم يخرجه إلا الدارمي، ومن يرويه، يرويه من جهته.

إذن هذا ما يتعلق بالحديث المعرض، وتلاحظون أن المعرض لم نشترط فيه أن يكون السقط في أول السنده، في أثناء السنده، يعني في وسطه، أو في آخره، لم

يُشترط هذا، وهذا هو الصحيح، أن المعرض لا يشترط فيه موضع السقط، فإذا كان السقط في بداية السنن بإثنين أو أكثر يكون الحديث معرضًا معلقاً، وإذا كان السقط من وسط السنن بإثنين، أو أكثر، متاليين، يكون الحديث معرضًا، وإذا كان السقط من نهاية، وهذا الذي أسقط من صغار التابعين، فإنه يكون معرضًا مرسلاً، يعني مثلًا الزهري عن رسول الله ﷺ، غالب حديث الزهري عمن؟ عن التابعين، ليس عن الصحابة، ما سمع إلا عن أنس، ونفر قليل، فرواية الزهري عن النبي ﷺ يعدها كثير من العلماء معضلة، لأن سماعه من الصحابة قليل، لأن الاحتمال الأكبر أنه سقط بين الزهري، والنبي ﷺ راويان، مثل سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وهكذا.

ثم قال:

وما أتى مدلسانًا عانٍ

الأَوَّلُ: الْأَسْقَاطُ لِلشَّيْءِ بَعْدَ وَأَنْ يَقُولُ عَمَّنْ فَوْقَهُ بَعْدَ وَأَنْ

وَالثَّانِ: لَا يُسْقِطُهُ لِكِنْ يَصِفُ أَوْصَافَهُ بِمَا يُرَدُّ لَا يَعْرِفُ

الأنواع الثلاثة التي مرت من أنواع الانقطاع وهي: المرسل، والمنتقطع، والمعرض، في الغالب تسمى بالمرسل الجلي، يعني حتى المرسل مثل المنتقطع له معنى عام، ومعنى خاص، المرسل الجلي يعني المرسل الواضح، يعني المنتقطع الواضح، يعني حينما يسمع طالب العلم حديث عن الحسن البصري، عن رسول الله ﷺ، يفهم أن هذا الإسناد ماذا به؟ مرسل. لماذا؟ لأنه يعرف أن الحسن تابعي، والتابعي لم يدرك النبي ﷺ، فهذا إرسال جلي، كذلك المعرض من باب

أولى يكون أرسال؟ جلياً، وكذلك المنقطع إذا مثلاً مالك عن ابن عمر، مالك لم يدرك ابن عمر، يعني أمر معروف مشهور، هذا إرسال جلي. بدأ في البيتين الذين معنا بالإرسال الخفي، وال الصحيح أن الإرسال الخفي يشمل التدليس، ويشمل رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، كما نص ابن الصلاح، والعراقي خلاف للحافظ ابن حجر، على كل سامحونا دخلنا في شيء ربما يكون دقيقاً، لكن الكلام جذبنا إليه.

قلنا بالنسبة للتدعيس ذكر في هاذين البيتين أن التدعيس نوعان، قال: «**وما أتى مدلساً نوعان**» يعني **الحديث المدلس نوعان**:

النوع الأول: أن يُسقط شيخه، ويروي عمن فوقه بصيغة تتحمل السمع، وعدهما، موهمًا سماعه من ذلك الشيخ.

أيش هو التدعيس؟ أتركوا التعريف الذي ذكره هنا في النظم، نأخذ تعريف أوضح منه، ثم نطبقه عليه، التدعيس ما هو؟ نأخذ الصورة ثم نأخذ التعريف، هذا راوٍ سمع من شيخ أحاديث، وأحاديث ما سمعها منه، وإنما سمعها من شيخ آخر عنه، يعني بعض أحاديثه سمعها من هذا الشيخ، لكن هذا الشيخ له أحاديث أخرى لم يسمعها هذا الطالب، وإنما سمعها من شيخ آخر عن ذلك الشيخ الأول، فماذا يفعل؟ فيريد أن يروي عن هذا الشيخ تلك الأحاديث التي لم يسمعها، ويريد أن يوهم السامع أنه سمع، فما يأتي يقول لك حدثنا فلان، لأن هذا كذب، وإنما يأتي بصيغة محتملة، فيسقط الشيخ الثاني هذا الذي حدثه، ويأتي بصيغة محتملة يقول عن فلان.

فإذن التدليس ما هو؟ أن يحدث عن شيخ سمع منه بحديث لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع و عدمه. يعني صيغة تحتمل السماع، مثل عن، مثل قال، هذه لما يقول مثلاً الطالب قال شيخنا فلان، قد يتوهם السامع أنه سمع هذا الكلام من شيخه، لكن هذه صيغة قال تحتمل أنه سمع وتحتمل أنه لم يسمع، كذلك عن تحتمل أنه سمع وتحتمل أنه لم يسمع، فلذلك قال في النظم ونظمها نظماً جيداً الحافظ البيقوني قال النوع الأول من أنواع التدليس الإسقاط للشيخ، أن يسقط الشيخ، وأن ينقل عمن فوقه، يعني أن يروي عمن فوقه وعن وأن، يعني بصيغة تحتمل السماع و عدمه، مثل عن وأن، فهذا معنى التدليس أن يسقط شيخه، ويحدث عنه بحديث يوهم أنه سمعه بصيغة تحتمل السماع و عدمه.

ابن الصلاح رَحْمَةُ اللَّهِ يَعْلَمُ التدليس، أو قلبه البزار وابن القطان قال: "أن يروي عن سمع منه ما لم يسمعه موهم أنه سمع منه"، مثل ما مثلنا قبل قليل. وهذا النوع من أنواع التدليس يسمى تدليس الإسناد، لأنه أو هم في السنن أنه سمعه وهو لم يسمع، فذلك يسمى تدليس الإسناد.

أما الثاني فقال: "الثاني لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا يُعرف" يعني النوع الثاني من أنواع التدليس لا يسقط شيخه، لكن يصفه بما لا يُعرف به، يعني مثلاً الشيخ يكون معروفاً باسم مثلاً أحمد ابن سعيد فيأتي هو بنسبة غير المعروفة، يعني يقول حدثنا شيخنا الأستاذ، وهو معروف باسمه أحمد بن سعيد، فيتخير السامع من الأستاذ هذا، فمن أجل ألا يُعرف يسميه بما لا يُعرف به، وهذا النوع من أنواع التدليس يسمى تدليس الشيوخ، لأنه يسمى الشيخ بما لا يُعرف به، يعني من لطائف تدليس الشيوخ ابن مجاهد المقرئ، كان يقول:

حدثنا عبد الله ابن أبي عبد الله، من عبد الله ابن أبي عبد الله؟ يعني أما أبو عبد الله الثانية هذه تحصيل حاصل، ما دام عبد الله فهو ابن أبي عبد الله، فلما فتشوا وجدوا أنه يعني أبو بكر بن أبي داود صاحب الحائمة، وصاحب كتاب المصاحف، فهو لما يحدث عنه لا يذكر كنيته المشهورة، وهو مشهور بأبي بكر، وأبوه مشهور بأبي داود صاحب السنن، فيقول حدثنا عبد الله ابن أبي عبد الله، فهنا سماه بما لا يعرف به، وهذا يسمى تدليس الشيوخ يعني يدلس في أسمائهم.

وله أسباب يقال من أسبابه:

أن هذا الراوي يحدث عنمن أصغر هو منه سنًا، فيسميه بما لا يعرف به، لكيلا يقال إنه نزل في السنن، أو من أسبابه يوهم كثرة مشايخه، مرة يقول حدثنا عبد الله ابن أبي عبد الله، ومرة يقول حدثنا أبو بكر، ومرة يقول حدثنا ابن أبي داود، وهؤلاء الثلاثة واحد، فيوهم الكثرة، وهذا من أسباب تدليس الشيوخ.

لكن أقبح الأسباب أن يكون هذا الذي دلس اسمه ضعيفاً، فيدلس اسمه لكيلا يعرف، لأنه ضعيف، لأنه لو سماه لُعْرَف، مثل: محمد ابن السائب الكلبي، هذا راوٍ متزوك عند المحدثين، وإن كان عالم في النسب، لكن الرواة لما يريدون يروون عنه يغيرون اسمه، يعني يقولون حدثنا أبو عبد الله الكلبي، من أبو عبد الله الكلبي؟ فيغيرون اسمه إلى أسماء كثيرة، لكيلا يُعرف أنه محمد بن السائب الكلبي المتزوك.

التدليس يا إخوة سواء تدليس الشيوخ أو تدليس الإسناد ذمه العلماء، يعني مثلاً شعبة بن الحجاج يقول: "التدليس أخو الكذب"، وقال كلمة أيضاً شديدة قال: "لأن أذني أحب إلى من أن أدلس"، فقال ابن الصلاح رَحْمَةُ اللَّهِ: "هذا من

شعبة إفراط محول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير منه" ، يعني يريد أن يزجر الناس من أن يقرفوا هذا التدليس، فعلى كل التدليس أمرٌ ينتقد عليه الراوي، لكن نقداً يسيراً، لأنه حتى فعله بعض الأمة الكبار الذين لا يأخذوا، أو لم يأخذوا بمثال هذا، ولم ينقص ذلك من قدرهم.

ثم يقول البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ:

وَمَا يَخْلُفُ ثِقَةً بِهِ الْمَلَأُ فَالشَّاذُ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَيْنَ تَلَا

«**فالشاذ**» الشاذ هنا بتخفيف الذال، يعني لا نقول فالشاذ، لأن البيت ينكسر، فالشاذ يعني يقول ها هنا الحديث الشاذ هو ما يخالف فيه الثقة من هو أكثر منه، وهذا مراده بقوله: «**الملأ**» أي العدد الكثير، فيما يخالف فيه الثقة من هو أكثر منه عدداً، فإن هذا يسمى شاذًا.

الشذوذ في اللغة مأخوذه من الانفراد، أما في الاصطلاح فكما عرفه مخالفة الثقة للملأ، أو للعدد الكبير.

من أمثلة المخالفه: حديث ابن عيينه عن عمرو بن دينار عن عوسجه عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه" الحديث، هذا الحديث رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجه ولم يذكر ابن عباس، عوسجه تابعي، ويحكي قصته عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ورث مولى، فهذا يسمى هذا في الاصطلاح؟ مرسلاً، فإذا ذكر حماد بن زيد روى هذا الحديث مرسلاً، بينما ابن عيينه كيف رواه؟ سمعتم الإسناد، عكس المرسل أليس؟ عكس المرسل المسند، فإذا ذكر هذا الحديث أسنده ابن عيينه، فروايه عن

عمرٌ بن دينار عن عوسجٍ عن ابن عباس عن النبي ﷺ، وأرسله حماد بن زيد فرواه عن عمرٌ بن دينار عن عوسجٍ عن النبي ﷺ، طيب هذه الخطوة الأولى.

الخطوة الثانية أنه تَبعوا إسناد هذا الحديث، فوجدوا أن ابن عيّنه تَبع من ثقات آخرين، منهم أحد الرواة يسمى الطائفي، فوجدوا أن عدد من الثقات تابعوا ابن عيّنه، فصار حماد بن زيد خالفة الملاء، فحكموا على حديث حماد بن زيد بأنه شاذ، لأنَّه ينطبق عليه التعريف، حماد بن زيد ثقة، وابن عيّنه ومن معه ثقات، وحماد ابن زيد روى الحديث مرسلًا، وهؤلاء الثقات رواه الحديث مسندًا، فخالف حماد بن زيد الملاء، فصار الحديث شاذًا.

إذن الشذوذ سببه المخالفة لم هو أوثق، لذلك بعضهم يعرفه، يقول: "الشاذ مخالفة الثقة لم هو أوثق منه" يعني هذه العبارة أدق، لأنَّ أوثق يشمل قضية العدد، ويشمل قضية أخرى، وهي الإتقان، لأنَّه قد يكون هنا راوٍ وهنا راوٍ لكن هذا ثقة وهذا ثقة متقن، فأوثق تشمل هذه الصورة، لأنَّ هنا حديث الأوثق يكون محفوظًا، وحديث الثقة يكون شاذًا.

نفهم من هذا أنَّ عكس شاذ ما هو يا إخوه؟ المحفوظ، يعني الأنَّ حديث حماد بن زيد حكمنا عليه بأنه شاذ، وحديث سفيان ابن عيّنه ومن معه ماذا يسمى؟ محفوظ، عكس الشاذ المحفوظ.

لماذا حكمنا بشذوذ حديث حماد بن زيد؟ لأنَّ حماد بن زيد واحد، خالفة جمِعًا، وحماد بن زيد هو ثقة صحيح، لكنَّ هؤلاء ماذا بهم؟ ثقات فصار أوثق. قلنا حماد بن زيد خالفة سفيان بن عيّنه ومن معه، يعني من تابع ابن عيّنه ابن جريج، ابن جريج وابن عيّنه كلاهما حافظان متقنان.

حمد بن زيد حافظ متقن، لكنه واحد، يكفي هذا مثال للشاذ في السنن.

ثم يقول البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ:

«المقلوب قسمان تلا»، يعني مثلما قسم المدلس إلى قسمين، أيضا جاء إلى المقلوب وقسمه إلى قسمين، فقال:

**إِبْدَالٌ رَأِوْ مَابِرَاوِ قِسْمُ
وَقَلْبٌ إِسْنَادٌ لَتْنِ قِسْمُ**

وهنا يعني عرف المقلوب، وقسمه تقسيماً دقيقاً.

قال **القسم الأول من أقسام المقلوب**: إبدال رأو براو آخر، إبدال رأو ما براو، إذا أبدل رأو براو آخر فهذا يسمى في الاصطلاح المقلوب، يعني مثلاً عمرو ابن مره جعله مره بن عمرو، الوليد بن مسلم جعله مسلم بن الوليد، وهذا إبدال رأو براو آخر.

القسم الثاني: قلب إسناد لتن، يعني أن يبدل الإسناد كله لتن يجعله لتن آخر، ضربوا لذلك مثلاً أحد الرواة يسمى حmad بن عمرو النصيبي، روى حديث عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: **إِذَا لَقِيتُمُ الْمُشْرِكِينَ فِي الطَّرِيقِ فَلَا تَبْدُؤُوهُمْ بِالسَّلَامِ**.

هذا الحديث قالوا إن الصواب فيه أنه حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، فهو قلب إسناد سهيل، وجعله من حديث الأعمش، وهذا القلب من حmad بن عمرو النصيبي يقول العلماء: فعله متعيناً، ليس على سبيل الوهم، لأن حmad بن عمرو النصيبي هذا يسرق الحديث، يسرق الحديث يعني يقلب إسناد مكان إسناد، فالقلب المعتمد يسمى في الاصطلاح بسرقة الحديث، وربما كان القلب لمعرفة مقدار ضبط الراوي، وربما كان القلب على سبيل الوهم.

قال:

والفَرْدُ مَا قِيدَتْهُ بِثِقَةٍ أَوْ جَمِيعُ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةٍ

يذكر هنا الحديث الفرد، والحديث الفرد يا إخوه هو الذي مر معنا سابقاً في الغريب، فالغريب والفرد في الأصل معناهما واحد، ولذلك قال العلماء: "إن الغريب والفرد مترادافان"، فلذلك كان ينبغي أن يكتفى بما مضى في الغريب، لكن قالوا إن أكثر ما يطلق الفرد على الفرد المطلق، وأكثر ما يطلق الغريب على الغريب النسبي، يعني الفرد المطلق مر معنا تمثيل له بحديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر "نَهَى النَّبِيُّ عَنْ بَعْدِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبَتِهِ" ، أيضاً من أمثلته المشهورة حديث "إِنَّمَا الْأَعْمَالَ بِالنِّيَاتِ" ، فإنه انفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقة بن وقاص، عن عمر رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ.

أما قوله: «والفَرْدُ مَا قِيدَتْهُ بِثِقَةٍ» يعني أن الحديث الفرد، أو الحديث الغريب ربما كان حديثاً غريباً نسبياً، أو فرداً نسبياً، فتقول هذا الحديث لم يروه من الثقات إلا فلان، بمعنى أن له أسانيد أخرى لكن هذه الأسانيد من رواية الضعفاء، فإذا قلت هذا الحديث لم يروه من الثقات إلا فلان، ماذا يفهم منه؟ يفهم منه أن له أسانيد أخرى، لكن يرويها الضعفاء.

يعني في الشرح هنا الزرقاني مثل بحديث «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأَضْحَى وَالْفَطْرِ بِ{فَ} [ف: ١] وَ {أَقْرَأَتِ الْأَسَاعَةَ} [القرآن: ١]»، قال لم يروه ثقة إلا ضمرة بن سعيد، فقد انفرد به عن عبد الله بن عبد الله عن أبي واقد عن النبي

وَعَنْ أَبِيهِ، فَانفَرَدَ بِهِ مِنَ الثَّقَاتِ ضَمْرَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَمَّا مِنْ غَيْرِ الثَّقَاتِ فَمَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ هَيْعَةَ، وَخَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، وَغَيْرِهِمَا.

قال: «أو جمع» يقول في الشرح: أو جمع من بلده معين، يعني تقول إن هذا الحديث انفرد به أهل البصرة، وتعني بأهل البصرة انفرد به واحد منهم، فأنت تريد بالجمع هنا الواحد، فهذا معنى قوله: «أو جمع».

قال: "أو جمع من بلد معين، وهو المعبر عنه عندهم بما قيده ببلد، فلو قال الناظم مصر بدل جمع لكان أولى، لأنهم يقولون تفرد به أهل كذا، ويريدون الجمع، كما قال، وقد يريدون واحداً"، يعني حينما يقولون تفرد به أهل البصرة، قد يريدون أن الحديث لا يروى إلا من طريق البصريين، وهم عدد، وقد يريدون أنه لم يرويه إلا واحد بصري.

أما قوله: «أو قصر على رواية» فهذا الذي مر معنا قبل قليل من الغرابة النسبية، مثل حديث الشعبي الذي مر في الغريب النسبي، فقلنا إن حديث الشعبي لم يروى إلا من طريق عيسى بن أبي عزة، لم يروي إلا من طريقه، فهذا معنى قوله أو قصر على رواية أي على طريق معين.

ثم قال:

وَمَا بِعَلَّةٍ غُمُوضٌ أَوْ خَفَّا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَذْعَرَفَا

يبين هنا المقصود بالحديث المعل، ويقال المعل، ويقال المعلل، ويقال المعلول، لكن الأصح في اللغة المعل بالتشديد، وأما المعلل فانتقده اللغويون، لأن أصل الفعل أعل، فاسم المفعول منه معل، وليس معلل، وإنما يجوز أن تقول

معلول، واستعمله المحدثون، واستعمله اللغويون، فالذى يجوز أن تقول معلول، أما معلل وإن استعمل لكن الصواب انتقاده من حيث اللغة.

هذا الحديث المعلل، أو المعلل ما تعرّفه؟

قال لك: «**وما بعلة غموض أو خفا**» يعني الحديث الذي فيه علة غامضة خفية فهذا هو الحديث المعلل.

ما هي العلة؟

قلنا العلة هي السبب الخفي القادح، قد يسأل سائل ما دام خفيًا كيف يظهر؟ يظهر بأمور منها جمع الطرق لذلك قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجتمع طرقه لم يتبيّن خطأه" يعني الباحث إذا جمع طرق الحديث فإنه سيتبين له من روى الحديث على الصواب، ومن رواه على الخطأ، فمما يُظهر العلة ويبين هذا الأمر الخفي جمع الطرق.

يعني مثلاً حديث رواه موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً حديث كفاررة المجلس من هذا الطريق، يقول الإمام البخاري لما سأله الإمام مسلم عنه، قال: "هذا الحديث معلول"، طيب لماذا معلول؟ قال لأنّ وهبّاً رواه عن عون ابن عبد الله وأما حديث موسى بن عقبة عن سهيل فإنّ موسى لا يعرف له سماع من سهيل، يعني الإمام البخاري يعرف طرق هذا الحديث، فتبين له أنّ هذا الحديث الذي رواه موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة خطأ، والصواب أنه من روایة سهيل عن عون بن عبد الله مقطوعاً، يعني من كلام عون، وليس من كلام النبي ﷺ، لكن هذا الكلام في طريق سهيل فقط، أما الحديث في أصله فله طرق صحيحة أعتنّى

بجمعها الحافظ ابن حجر في خاتمة كتابه فتح الباري، فإنه ختم الكلام على حديث كفارة المجلس، وكذلك في النكت له.

فإذن العلل إنما تدرك بجمع الطرق، والفحص عنها، ومعرفة المخالفة، والتفرد، وبهذه ذي الأمور تدرك العلة.

أيضاً من كان قاصراً يدرك العلة من خلال مراجعة كلام أهل العلم. هذا النوع وهو الحديث المعل العلماء اعتنوا به عناية كبيرة، لأنه أمر خفي، ما كل أحد يطلع عليه، فلذلك كثرت مصنفات العلماء فيه، فصنف فيه الإمام الترمذى كتاب العلل الكبير، وهو مطبوع ترتيبه في مجلد، وفيه طبعة مجلدين، وأغلب مادته مأخوذة من شيخه الإمام البخارى، يقول: سألت محمدًا: من محمد؟ هذا؟ هو محمد بن إسماعيل البخارى رَحْمَةُ اللَّهِ.

وأيضاً من كتب العلل المهمة: العلل لابن أبي حاتم، وغالب مادته عن أبيه أبي حاتم محمد بن إدريس، وأبي زرعة الرازى عبيد الله ابن عبد الكريم، فتجده يقول: سألت أبي عن الحديث الفلانى، فيبين أبوه علته، أو يقول سألت أبا زرعة فيبين أبو زرعة علته.

ومن أجل كتب العلل: "العلل للدارقطنى"، وأيضاً هو مطبوع، والذهبى رَحْمَةُ اللَّهِ من انبهاره بكتاب العلل للدارقطنى يقول: "إذا كان العلل للدارقطنى قد أملأه الدارقطنى من حفظه، فذلك شيء عظيم يقضى به أن الدارقطنى أحفظ أهل الدنيا"، يعني إذا كان هذا كتاب العلل إنما هو من الحفظ، فهذا شيء عظيم جداً يقضى به أن الدارقطنى ما في إنسان يحفظ مثله، وهو قد أملأه الدارقطنى من حفظه، لأنه كان يُسأل ويُملي.

هذه أهم كتب العلل المطبوعة بين أيدينا.

ثم يقول:

وَذُو اخْتِلَافٍ سَنِدٌ أَوْ مَتْنٌ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْيَلِ الْفَنِّ

يبين هنا نوع **المضطرب**، والمضطرب قال: هو الحديث الذي وقع فيه اختلاف في سنته أو متنه، وبعبارة أخرى: هو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متباينة لا يمكن الجمع بينها.

يعني يروى من طرق مرسلة، ويروى من طرق مسندة، يروى من طرق مرفوعة، ويروي من طرق موقوفة، يروى من طرق بلفظ، ويروى من طرق بلفظ آخر يعارضها، ولا يمكن الجمع بحيث يقال إن هذا محفوظ وهذا محفوظ، فهذا يسمى مضطرباً، وهذا الاضطراب كما قال: «**وَذُو اخْتِلَافٍ سَنِدٌ أَوْ مَتْنٌ**» هذا الاضطراب يقع في السنن ويقع في المتن.

أشهر الأحاديث التي وقع فيه اضطراب في إسنادها:

حديث «**شَيْبَتِي هُودٌ وَأَخْوَاتِهَا**»، يعني فيه خلاف كبير عن أبي إسحاق السبيبي عن عكرمة عن ابن عباس، عن أبي إسحاق السبيبي عن عكرمة عن عكرمة عن أبي بكر، عن أبي إسحاق السبيبي عن عكرمة عن أبي جحيفة، عن أبي إسحاق عن عكرمة مرسلاً، فخلاف كثير في رواية هذا السنن عن أبي إسحاق السبيبي، ولذلك حكم الدارقطني بأنه مضطرب لأنه لا يمكن الترجيح، وأما الاضطراب في المتن فذكروا له مثال حديث أخرجه ابن ماجه والترمذى، لكن فيه كلام في إثبات هذا المثال، وهو حديث فاطمة بنت قيس أن النبي ﷺ سُئل عن الزكاة فقال: «**إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًا سُورِي الزَّكَاةِ**»، هكذا رواه الترمذى، ورواها ابن

ما جه من الطريق نفسه: «**لِيْس فِي الْمَالِ حَقٌّ سُوَى الزَّكَاةِ**»، فهذا «**إِنْ فِي الْمَالِ حَقٌّ سُوَى الزَّكَاةِ**» وهذا «**لِيْس فِي الْمَالِ حَقٌّ سُوَى الزَّكَاةِ**» هذا اختلاف واضطراب، لكن رجح أهل العلم أن هذه الرواية التي وقعت عند ابن ماجه «**لِيْس فِي الْمَالِ حَقٌّ سُوَى الزَّكَاةِ**» خطأ من الرواية، وأما الحديث لفظه الصحيح «**إِنْ فِي الْمَالِ حَقٌّ سُوَى الزَّكَاةِ**» هذه النفقات هذه غير الزكاة، النفقة على الزوجة، النفقة على الوالدين فهذه غير الزكاة.

على كل الحديث حتى باللفظ المحفوظ «**إِنْ فِي الْمَالِ حَقٌّ سُوَى الزَّكَاةِ**» وإن كان معناه صحيحاً، لكن إسناده ضعيف.

ثم قال:

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ الْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلتْ

ذكر هنا نوع المدرج، وقال: المدرج «**فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ الْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلتْ**»، يعني إن الحديث المدرج هو الحديث الذي أدخل في متنه أو سنته ما ليس منه، وهذا الذي أدخل في السند، أو في المتن، وليس منه، من أين جاء؟ قال لك من بعض ألفاظ الرواية، يعني إن هذا الكلام من كلام التابعي، أو تابع التابعي، وجاء الرواية عنه وجعله من كلام النبي ﷺ، فالحديث المدرج إذن هو الحديث الذي أدخل في متنه أو سنته ما ليس منه.

وهذا الإدراج قد يقع في بداية المتن، وقد يقع في وسطه، وقد يقع في آخره.
مِنْ أَمْثَلَةِ وَقْعَهُ فِي أَوَّلِ الْمَتنِ، وهو نادر، حديث «**أَسْبِغُوا الْوَضْوَءَ وَيْلَ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»، فإن قوله: «**أَسْبِغُوا الْوَضْوَءَ**» هذا مدرج على حديث «**وَيْلَ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»، وأن الصواب أنه من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، وذلك تبين

من قصة أن أبا هريرة رضي الله عنه أتى على قومه يتوضؤون فقال: أسبغوا الوضوء، فإن النبي ﷺ قال: **«ويل للأعقاب من النار»**.

وقد يقع الإدراج في الوسط, مثل الحديث الذي في الصحيح: «**كان يخلوا بغار حراء، فیتحنث فيه، وهو التعبد الليلي ذوات العدد**», فقوله: «**وهو التعبد**», هذا من الزهري, ليس من كلام عائشة رضي الله عنها التي حكت القصة, وأدرج من أجل التفسير.

وقد يقع الإدراج آخر المتن, وهو كثير, لأن الراوي يسوق المتن كله, ثم بعد ذلك يشرح ويبين, مثل حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة فقال: «**قل التحيات لله وذكر التشهد، وفي آخره أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله، فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، وإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقع فقعد**», فقوله: «**إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك**» هذا من كلام ابن مسعود أدرج في كلام النبي ﷺ.

الإدراج أمره مهم, وخطير, فالعلماء أيضا اعتنوا به, وصنفوا فيه تصانيف, لأن هذا الإدراج لابد أن يميز فيه كلام النبي ﷺ من كلام غيره, فهذا أمر مهم, فلذلك العلماء أولاً بينوا وسائل معرفة الإدراج, وأيضاً صنفوا في ذلك تصانيف. يعني من وسائل معرفة الإدراج أن يستحيل إضافة ذلك إلى كلام النبي ﷺ, مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «**والذي نفسي بيده للعبد المملوك الصالح أجران، والذى نفسي بيده لولاء الجهاد في سبيل الله، والحج، وبير أمي، لأحبيت أن أموات وأنا مملوك**», فهذا الحديث ظاهر أن قوله: «**والذى نفسي بيده**»

إلى آخره ليس من كلام النبي ﷺ، بل من كلام أبي هريرة، لقوله «**وَبِرُّ أُمِّي**»، فإن النبي ﷺ ماتت أمه وهو صغير، فكيف يقول: «**وَبِرُّ أُمِّي**». أيضاً مما يعرف به الأدراجه أن يرد في رواية أخرى مفصلاً، مثل ما ذكرنا في حديث: «**أَسْبِغُوا الْوَضْوءَ وَلِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**».

وما يعرف به الأدراجه أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة.

الأمر الرابع والأخير أن ينص أحد الأئمة المطلعين على ذلك.

وصنف في المدرج عدد من الأئمة منهم:

الحافظ الخطيب البغدادي صنف كتاب «**الفصل للوصل المدرج في النقل**»، وهو مطبوع في مجلدين.

ثم قال:

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهِ مُدَبِّجٌ فَأَعْرِفُهُ حَقّاً وَاتَّخَذْهُ

ذكر هنا نوع المدبح، فيبيّن أنه هو رواية القرین عن قرينه والعكس، فمثلاً إذا وجدنا سفيان الثوري يروي عن شعبة، وشعبة بن الحجاج يروي عن سفيان، فهذا يسمى في الاصطلاح المدبح، وصنف فيه الدارقطني كتاباً سماه بهذا الاسم المدبح، لكنه مفقود، وإنما الموجود كتاب رواية الأقران لأبي الشيخ، وهو مطبوع، ومن اللطائف أن هذا الكتاب كتاب الدارقطني وهو المدبح حكم أنه نادر، وأن كلمة المدبح غريبة، فكان كل ما جاء في الطبعة القديمة من كتاب التحفة اللطيفة للسخاوي، السخاوي يقول: "ذكره الدارقطني في المدبح"، فناسخ المخطوط ما عرف يقرأ المدبح، فكتبه "المحمدان"، ذكره الدارقطني في

المحمدین، فطبع هكذا فاستشكل بعض الباحثين ما هو كتاب المحمدین، فلما رجعنا وجدنا أنه تصحف كتاب المدح إلى المحمدین.

ثم يقول البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ:

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطَا مُتَّفِقٌ وَضَدُّهُ فِيهَا ذَكْرًا مُتَّفِقٌ

ذكر هنا نوع المتفق والمفترق، وكما قال المتفق والمفترق هو ما يتفق فيه اللفظ والخط ويختلف فيه الشخص.

يعني مثلاً تجد الخليل بن أحمد، نحن نعرف الخليل بن أحمد الفراهيدي المشهور، لكن يوجد ستة من الرواية كلهم اسمهم الخليل بن أحمد، فهذا ماذا يسمى في الاصطلاح؟ يسمى المتفق والمفترق، اتفقوا في أسمائهم وأسماء آبائهم لفظاً وخطاً، وافترقوا في ماذا؟ في أشخاصهم، فهذا يسمى المتفق والمفترق، والعلماء اعتنوا به عناية كبيرة، ومن صنف فيه الخطيب البغدادي رَحْمَةُ اللَّهِ كتاباً كبيراً سماه "المتفق والمفترق"، فيذكر لك مثلاً: الخليل بن أحمد ستة الأول هو الفراهيدي، وهو يروي عن فلان، ويروي عن فلان، والثاني هو القرشي، وهو يروي عن فلان، ويروي عن فلان، فيميز لك كل واحد منهم بما يميزه خصوصاً مشايخه وتلامذته، لأنك أنت تقف في الكتب على اسم هذا الراوي في السند، فإذا عرفت شيخه، يمكنك أن تعرف من هو، من خلال كتاب الخليل البغدادي ونحوه.

وهذا المتفق والمفترق أنواع كثيرة:

منها المتفق والمفترق في الاسم واسم الأب، ومنها المتفق والمفترق في الكنية والسبة، ومنها الكنية واسم الأب، وهكذا، يعني أنواع كثيرة جدًا، لكن الذي مر يكفي إن شاء الله، ومن أراد التوسع يرجع إلى كتاب الخطيب.

ثم قال:

مُؤْتَلِفٌ مُمَقِّقُ الْخَطُّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَأَخْشَ الْغَلَطْ

هذا نوع يشبه المتفق والمفترق، لكنه مختلف عنه، فإذا اشتبه الأسمان في الخط واختلفا في اللفظ والنقط، فهذا يسمى بالمؤتلف والمختلف، وذلك قال: «**مؤتلف متفق الخط**»، يعني في الكتابة متباينان، لكنهم في القراءة مختلفان، يعني مثلاً: "حَبَان"، هذا الاسم حَبَان، في هناك حَبَان بفتح الحاء، وفي هناك حِبَان بكسر الحاء، مثل ابن حِبَان، ولكن فيه حَبَان بن واسع، وحِبَان بن هلال هذا بفتح الحاء، فحَبَان وحِبَان في الكتابة واحد، وفي النطق مختلف، بسبب اختلاف الشكل.

كذلك أيضاً مثلاً: "بُسر، وبِشر"، قد يكتبها إخوة ترى العلماء في الكتابة ما ينقطون كل حرف، فلما يكتبون الكلمة بُسر وبِشر قد يتربكون النقط في كلا الكلمتين، فما تدرى هذه هي هذه أو لا، فيكون هما في الخط واحد، الاختلاف في ماذا؟ في النقط، والاختلاف في النقط يؤدي إلى الاختلاف في النُّطق، يعني فرق بين بِشر وبُسر، فهذا كله يدخل في المؤتلف والمختلف.

كذلك "بشير، ويسير" تكتب كتابة واحدة، لكن النقاط هذه هي المختلفة، حتى من ناحية الحركات، "بَشِير وَيَسِير" نفس الحركات فَعيل، لكن النقاط هي المختلفة، فهذا يدخل في المؤتلف والمختلف، وهذا النوع يا إخوان هو في الأهمية

أهم من الذي قبله، لكثرة الخطأ فيه، ولهذا العلماء ألفوا فيه تصانيف كثيرة جداً، لكي لا تخطأ في أسماء الرواة، قالوا الكلمة السائرة ،قالوا: "الأسماء لا تعرف بالقياس ولا تعرف بما قبلها ولا بما بعدها" ، ولذلك قال لك في النظم: **«فاحش الغلط»** لأن الغلط في هذه الأسماء كثير، يقرأ بشير يسيراً، حبان حبان، ويقع في كثير من التصحيف، فالعلماء صنفوا في هذا تصانيف كثيرة، من أجل كتب المتقدمين كتاب الإكمال للأمير ابن ماكولا، وهو مطبوع في سبع مجلدات. وبنسبة للمتأخرین من أوسعها، وأجلها، كتاب "توضیح المشتبه" للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي رَحْمَةُ اللَّهِ، وهو أيضاً مطبوع متداول، فمن أشكال عليه اسم من المؤتلف والمختلف هل هذا الرجل اسمه بشير، أو هذا اسمه بشر أو اسمه نسر، فإنه يرجع إلى هذا الكتب.

كذلك من ناحية الضبط، ضبط الاسم كيف يقرأ؟ يقرأ بالفتح، بالضم، بالكسر، فإن هذه الكتب تخدم هذا الجانب، وتبين له هذا الاسم، ما الصواب فيه، وفي قراءته، وهي كتب مهمة جداً، لأن من المعيب جداً الخطأ في أسماء المحدثين، خصوصاً الأسماء المشهورة، ومن يعني بهذا كثيراً الحافظ ابن حجر في تقریب التهذیب، فإنه يضبط لك كل اسم مر، يعني كنا في درس الألفية الأسبوع الماضي، مر بنا أبو عثمان النهدي، فقلت للطلبة: أنه هو ابن مل، فقام واحد من الطلبة، قال: لا نحن نسمعه بالضم، فإذا رجعت مثلًا إلى تقریب التهذیب تجد الحافظ يقول لك: "هو مثلث"، يعني يجوز "ابن مل، وابن مل، وابن مل"، يعني كلها صحيحة، فالشاهد أن هذه الكتب تخدمك في هذا الجانب في الضبط الصحيح في أسماء الرواة.

ثم يقول البيقوني رَحْمَةُ اللَّهِ:

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوِيَ غَدَا

يعني يقول إن الحديث المنكر هو الحديث الفرد الذي يرويه راوٍ لا يحتمل تفرده.

من هو الراوي الذي لا يحتمل تفرده؟

هو الراوي الذي ليس له من الإتقان ما يجعلنا نقبل تفرده، يعني كأن يكون سيء الحفظ، أو فيه غفلة، أو فاحش الغلط، فهذا إذا تفرد بحديث فإن حديثه يكون منكراً، لذلك بعض كتب المصطلح تقول: المنكر هو ما تفرد به الضعيف، لأن الضعيف لا يحتمل تفرده.

مثل حديث «**كَلُوا الْبَلْحَ بِالْتَّمَرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضَبَ الشَّيْطَانَ، وَقَالَ عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْجَدِيدَ بِالْخَلْقِ**»، هذا الحديث قالوا انفرد به أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس وهو ضعيف.

فهذا الحديث انفرد به راوٍ لا يحتمل تفرده، كما قال البيقوني، وبعضهم يزيد في قضية النكارة أن يوجد مع الضعف أمر آخر، كأن يكون في المتن مثلاً إشكال، أو أن يفرد الراوي الضعيف عمن يجمع حديثه، ونحو ذلك من التفاصيل التي ليس لها موضعها.

ثم قال:

مَتْرُوكُهُ مَا وَأَحِدُ بِهِ افَرَدٌ وَاجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ يَرِدُ

أو «**فَهُوَ كَرِدٌ**» يعني قراءتان، وتراجع نسخ المخطوطة.

يبين هنا الحديث المتروك كما يقول البيقوني، يقول: إن الحديث المتروك ما انفرد به راوٍ أجمعوا على ضعفه، الحديث الذي ينفرد به راوٍ أجمعوا على ضعفه يسمى حديثاً متروكاً، لكن الصحيح في هذا يا إخوة أن الحديث لا يسمى متروك، وإنما الذي يسمى متروك الراوي، الراوي هو الذي يسمى متروكاً، ويقال فلان متروك الحديث، أما الحديث فلا يسمى متروكاً، إلا على سبيل التبع، ما دام أنه رواه راوٍ متروك الحديث، فالحديث متروك، لكن ليس في استعمال المحدثين حسب علمي أنهم يطلقون على الحديث يقولون هذا حديث متروك، وإنما يقولون هذا راوٍ متروك.

نضرب مثال لراوٍ متروك، ونمثل لحديث، مثاله: حسين بن قيس الرحبي، "الرحبي" بفتح الحاء، هذا الراوي أيضاً يسميه بعض الرواة: "حَنْشٌ" بالحاء والنون والشين، قال الإمام أحمد: "متروك الحديث"، وكذلك قال النسائي وغيرهم، من أحاديثه حديث **«أيما مصرٍ مصّرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعةً ولا أن يضربوا فيه ناقوساً ولا يشربوا فيه خمراً ولا يتخدوا فيه خنزيراً»**، أيضاً له حديث آخر، يعني هذا تكلم فيه الإمام أحمد، حديث **«لا تقوم الساعة حتى يسود كل قبيلةٍ مُنافقوها»**، فهذا الحديث انفرد به حسين بن قيس الرحبي عن عطاء عن ابن عمر عن ابن مسعود، وهو متروك الحديث، وأجمع الأئمة على ضعفه، كل الأئمة النقاد حكموا بأنه شديد الضعف.

بالنسبة للمتروك قد يسأل سائل يقول: متى يترك الراوي؟ متى يحكم الأئمة بأن هذا الراوي متروك؟

يقول ابن مهدي: "قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر" يعني أكثر من روایة المنكرات فإنه يترك.

قال: "وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب" يعني إذا أكثر الخطأ، وقع منه الخطأ كثيراً فإنه يترك، وكذلك إذا اتهم بالكذب، المتهم بالكذب هو الراوي الذي يكذب في حديث الناس ولو لم يثبت كذبه في حديث النبي ﷺ.

قال: "وإذا روى حديث غلطٍ مجتمعٍ عليه، فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه"، يعني إذا كان لا يميز بين الغلط والصواب فإنه يترك حديثه، هذا معنى قوله: "إذا روى حديث غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه".

أيضا الإمام مالك يقول، وهو مثال للمتروك، قال: "لا يأخذ العلم عن أربعة سفيه يعلن السفه، وإن كان أروى الناس -يعني الفاسق- وصاحب بدعة يدعوا إلى هواه، ومن يكذب في حديث الناس، وإن كنت لا أتهمه في الحديث، وصالح عابدٌ فاضل إذا كان لا يحفظ حديثه".

ثم يقول البيقوني رحمه الله:

وَالْكَذْبُ الْمُخْتَلِقُ الْمَضْرُوعُ عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ

قوله: «على النبي» ﷺ بالتخفيف، يعني لا تقول: على النبي، فإن البيت ينكسر إذا قلت.

ذكر هنا شر أنواع الحديث الضعيف، ألا وهو الحديث الموضوع، وبين أنه هو الحديث الكذب المخالق على النبي ﷺ، فالحديث الكذب الذي لم يقله النبي ﷺ، وإنما اخترق هذا الراوي، هذا يسمى في الاصطلاح بالحديث الموضوع. هذا الحديث الموضوع لشدة خطورته، العلماء اعتنوا به عناية كبيرة جداً، وصنفوا للأحاديث الموضوعة كتباً كثيرة، من أهمها:

كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي رَحْمَةُ اللَّهِ، وكتاب "اللآلئ المصنوعة للأحاديث الموضوعة" للسوطي، وكذلك "ذيل الأحاديث الموضوعة" للسيوطني نفسه.

قد يسأل سائل: **كيف نعرف وضع الحديث من غير مراجعة هذه الكتب؟**

يقول مثلاً: ما يُعرف به وضع الحديث أن الراوي يُقر بذلك، يعني مثلاً أحد الرواة قيل له: من أين جئت بهذه الأحاديث في فضائل القرآن؟ من قرأ سورة كذا، وسورة كذا له كذا، فقال: "وضعتها أُرْغَبَ النَّاسَ فِيهَا"، يعني هو يعترف أنه كذب من أجل أن الناس يقرؤون القرآن، فوضع لهم هذه الأحاديث، فهو بنفسه أَقْرَأَ بِكَذْبِهِ.

أو ما يقوم مقام الإقرار، يعني مثلاً أحد الرواة يسمى سعد ابن طريف، قالوا جاء ابنه يبكي من الكُتَّاب، فقال: ما لك قال ضربني المعلم، قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «**مَعْلُومٌ صِبَانُكُمْ شَرَارُكُمْ، أَقْلَمُهُمْ رَحْمَةُ الْلَّيْتَيْمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمُسْكِنِ**»، يعني ظاهر من واقع الحال أنه أخترعه في الوقت نفسه، ليتقم من العلمين، فهذا يقوم مقام الإقرار.

أيضاً ما يعرف به الحديث الموضوع: ركاكه لفظه ومعناه، يعني يكون لفظه ركيكاً، ومعناه ركيكاً، لأن الأحاديث النبوية يعني من كونها من جوامع الكلم، ومن جزالة الألفاظ، وجمال المعاني، وعلو الأسلوب ما هو معلوم، فإذا جيء بحديث ركيك اللفظ والمعنى، نعلم أنه لم يقله النبي ﷺ، لذلك قال الريبع بن خثيم: "إِنَّ لِلْحَدِيثِ ضَوْءًا كَضْوَءِ النَّهَارِ يَعْرَفُ، وَظُلْمَةً كَالظُّلْمَةِ الْلَّيْلِ تَعْرَفُ" ، يعني الحديث الصحيح تسمعه، ينشرح الصدر إليه، وتطمئن النفس إليه، وأما

الأحاديث الم موضوعة الركيكة فإن النفس تنقبض منها، يعني مثلاً «لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها»، هذا كلام لا يمكن أن يكون من قول النبي ﷺ، فهو كلام سخيف ركيك.

يعني هذه من الأمور التي يعرف بها الحديث الم موضوع، وذكرنا أهم التصانيف فيه.

ثم قال:

وَقَدْ أَتَتْ كَاجْوَهِ الْمَكْنُونِ
سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِ

فَوْقَ الْثَّلَاثَيْنَ بِأَرْبَعَ أَتَتْ
أُقْسَامُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِّمَتْ

يعني يقول إن هذا المنظومة، جاءت مثل الجوهر النفيس المكنون، يعني المخبىء، وسماها باسمه هو، باسم ناظمها وهو البيقوني، وسبق في بداية الدرس، قلنا إن اسمه عمر الشافعي، وأن بيكون هذه نسبة إلى قرية في أذربيجان، وأنه مات قبل سنة ١٠٦٥ هـ، وأن ترجمته عزيزة، وذكر بعض أهل العلم من الشرح قالوا: ربما هو أخفى نفسه رغبة في أن يكون هذا النظم خالصاً لوجه الله الكريم، لكي لا يعرف بالنسبة الناس، وأنه يكون مما يتقرب به إلى الله تعالى، حتى لا يعرفه الناس، ويكون من عمل السر، رجاء القبول، ولذلك سار هذا النظم وكان له من الرواج، ومن الشهرة ما ليس بخاف على الجميع.

أما قوله: «فوق الثلاثين بأربع» يعني أن هذه المنظومة وقعت في أربعة وثلاثين بيت، فهي منظومة مختصرة جميلة عذبة، وإن كان بعض أبياتها عليه

انتقاد، لكنها قليلة، ومن ذا الذي يسلم من الخطأ، ويسلم من النقد، لكن هي في مجملها من أذب المنظومات، وأجملها، وأحسنها.

ثم قال: «**ثُمَّ بِخَيْرٍ خَتَّمَ**» وهذا من حسن الختام، نسأل الله أن يوفقنا وأياكم لما يحب ويرضى، وأن ينفعنا بما علمنا، ويعلمنا ما ينفعنا، والحمد لله رب العالمين.